رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية

ملخص الدراسة:

تعد الشراكة المجتمعية من الموضوعات المهمة التي طُرحت بقوة في السنوات الأخيرة، وخاصة في الدول المتقدمة كأمريكا وبريطانيا وأستراليا، كاتجاه عالمي معاصر أكدت عليه الدراسات الحديثة؛ نتيجة للتحولات العالمية المتسارعة، والتغيرات المجتمعية المتلاحقة، وكإحدى الاستراتيجيات التي تعمل على حل مشكلات المجتمعات وتلبية احتياجاتها، بالإضافة إلى تأكيد الكثير من عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية ضمن أهدافها على إقامة علاقات شراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، ومع ذلك فإن هذه الشراكة مازالت محدودة وضعيفة في الواقع، ولا تتناسب مع قدرات الجامعات واحتياجات المجتمع؛ لذا فقد هدفت هذه الدراسة إلى تفعيل هذه العمادات للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتناولت خدمة الجامعة للمجتمع من حيث أهميتها ومراحلها ومجالاتها، وعمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية من حيث رسالتها وأهدافها وخدماتها، والشراكة المجتمعية من حيث أهميتها ومتطلباتها ومعوقات تطبيقها، وتم عرض عدة نماذج عالمية للشراكة المجتمعية في مجالات مختلفة. ثم توصلت الدراسة إلى وضع رؤية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية من خلال ستة مجالات وهي: التوعية بأهمية الشراكة، والشراكة التعليمية، والتأهيل والتدريب، والشراكة البحثية، والاستشارات العلمية، والخدمة العامة.

An educational vision proposed for the deanships of community service and continuous education at Saudi universities towards activating community partnership in the light of some international models

Prepared by/ Dr. Gamal Ragab Mohammad Abdelhaseib

Professor Assistant of Fundamentals Education at Al-Azhar University and Associate Professor at Al-Qassim University

Abstract:

Social partnership is an important issue that has been widely viewed in recent years by many studies, especially in developed countries such as the United States, Britain and Australia, as a modern global approach. This view towards social partnership as one of the strategies that can help resolve the problems of societies and meet their needs has resulted from the rapid global transformations and successive social changes. In this regard, several deanships of community service and continuous education at Saudi Universities have set as one of their objectives the establishment of partnerships between these universities and community institutions; however, on the ground, this partnership is still limited and weak, and it neither reflects the potential of the universities nor the needs of the community. Therefore, the aim of this study was to offer a proposal for the deanships to activate this social partnership in the light of some international models. The study used the descriptive analytical method, and addressed the university's service to the society in terms of its importance, stages and fields. It also looked at the role of the deanships of community service and continuous education at Saudi universities in terms of their mission, objectives and services. Furthermore, the study discussed the issue of social partnership in terms of its importance, requirements and obstacles. The study has also presented several international models for social partnership in many domains. The study concluded with the development of a proposed vision for the deanships of community service towards activating social partnership in the light of some international models in six areas: awareness of the importance of partnership, educational partnership, training, research partnership, scientific consultation and general service.

مقدمة الدراسة:

لقد تغيرت جامعة اليوم عما كانت عليه بالأمس؛ نظرا للتغيرات التي شهدها العصر الحديث من ثورات معرفية وتكنولوجية متلاحقة، وتطورات علمية مستمرة، فرضت على الجامعة أدوارا جديدة لتواكب هذه التطورات، وتصبح أكثر ارتباطا باحتياجات المجتمع وتطلعاته، وهذا الأمر ليس اختياريا بالنسبة للجامعة، بل هو ضرورة حتمية؛ إذ لم يعد بإمكانها أن تعيش معزولة عن مجتمعها؛ لأنها الأداة الفاعلة للتعامل معه، وتلبية متطلباته المستمرة، وتوصيل خدماتها خارج أسوارها لمختلف الأفراد والمؤسسات.

وتعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح المشاركة الفاعلة في الرأي والعمل، والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته(إبراهيم٢٠٠٢، ص ص٧٦، ٧٧). وقد تحولت كثير من الجامعات في أوربا إلى جامعات الشراكات في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، لتضيف أدورا جديدة للجامعة، وتعمل على تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتقديم مجموعة متزايدة من مشاريع البحوث الجامعية للشركات متعددة الجنسيات؛ لذا يجب على الجامعات التكيف مع هذه المتطلبات الجديدة، والتحول من الخدمة العامة إلى الشراكة المجتمعية(Davis and Others,2006, 5). الأمر الذي فرض على الجامعة أن تكون وثيقة الصلة بالمجتمع؛ لذا عليها أن تُحَدِّث دائما في برامجها وبحوثها بما يتناسب مع تغيرات المجتمع(شرقي، ٢٠٠٨، ص١٧٠). وقد انتشرت جامعات الشراكات في الدول المتقدمة، حيث يشترك عدد من الشركات الصناعية في جامعة واحدة لتكون محطة علمية أو مقرا لها، أو تنتقل الجامعات إليها من خلال عمل أعضاء هيئة التدريس في تلك الشركات مدة معينة لتلبية احتياجاتها(الأسعد وآخرون، ٢٠٠٠، ١٧٨). ومن ثم ينبغي ربط البحث العلمي بالجامعة باحتياجات مؤسسات المجتمع وقطاعاته، وتخصيص أماكن في الجامعة لبعض المؤسسات تتفاعل فيها مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتتعاون في دراسة المشكلات التي تواجهها، وتقديم الحلول المناسبة لها عبر شراكة مجتمعية بين الطرفين.

وتعتبر الشراكة المجتمعية Community Partnership من الموضوعات المهمة التي طُرحت بقوة في السنوات الأخيرة من قبل بعض الباحثين، وخاصة في الدول الأجنبية، كاتجاه عالمي معاصر تؤكد عليه الدراسات الحديثة، ولا خيار للجامعات عن الأخذ به، وذلك استجابة للتحولات العالمية المتسارعة، والتغيرات المجتمعية المتلاحقة. وأصبحت هذه الشراكة مطلبا استراتيجيا وضرورة ملحة؛ حيث تهدف إلى المزاوجة بين الموارد الفكرية للجامعة وبين القدرة على تقديم حلول للمشكلات التي يواجهها المجتمع(Hikins & Cherwitz,2010,15). وقد أحدثت الجامعات الغربية منذ الثمينينات تغييرات كبيرة في فلسفتها وأهدافها ومناهجها وممارساتها، وعلى

الجامعات العربية أن تنهج نهجها لتصبح مؤسسات علمية مجتمعية، يتآزر فيها العلم والإنتاج، وتقوم الجامعات بوظيفتها الرابعة فيما يسمى بالجامعة المنتجة أو الاستثمارية(الخطيب، ٢٠٠٢، ٥٩٧). وقد تصاعدت الشراكة كممارسة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، واكتسبت أهمية خاصة في إطار الخطاب التنموي على المستويين العالمي والإقليمي(قنديل،٢٠٠٤، ٣).

وشهدت العقود الماضية نماذج عالمية عديدة لتفعيل الشراكات بين الجامعات والمجتمعات، فقد بذلت الجامعات الأمريكية مثلا جهودًا متزايدة لتكون مؤسسات داعمة للتنمية في إطار مبادرات الشراكة المجتمعية، وقامت بتوفير التدريب للشركات الصغيرة الحالية والمحتملة، والتعامل بشكل مناسب مع خدمة العملاء عبر الإنترنت، وتقديم برامج جديدة للمساعدة في تحفيز النمو الاقتصادي، وتأتي الشراكات بين الحرم الجامعي والمجتمع في أشكال متنوعة لربط المنظمات بتحقيق التعلم الجيد والمنفعة المتبادلة، ويتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس للتفاعل مع أفراد المجتمع ومؤسساته من أجل تحسين كلا الطرفين، وإنشاء حرم جامعي جديد من خلال الشراكات مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم، وأعضاء من مجتمع الأعمال المحلي (Hartman,2013,58-60). وقامت الحكومة الفيدرالية في أمريكا بعمل شراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع عبر البرامج والخدمات القائمة بينهما، وتشمل: الصحة والسلامة، والمشاركة الأسرية والمجتمعية في التعلم، وتكنولوجيا التعليم، وتعمل هذه الشراكات على تحقيق خدمة المجتمع(Hudson,2013,117).

كما نالت الشراكة بين الجامعة والمجتمع university-community partnership اهتماما كبيرا في أمريكا وبريطانيا وأستراليا والهند والصين والبرازيل وغيرها؛ وذلك كإحدى الاستراتيجيات التي تهدف إلى حل مشكلات مجتمعاتها، وتلبية احتياجاتها، والاستفادة مما لدى الأفراد من رؤى وخبرات وإمكانات، وإشراك المؤسسات المجتمعية في إدارة وتمويل المؤسسات التعليمية من أجل تحقيق التنمية الشاملة(محمد وكمال، ٢٠٠٦، ٧٩). كما ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بإنشاء شراكات طويلة الأمد بين الجامعات والمجتمعات؛ بهدف معالجة قضايا اجتماعية متعددة، وتحقيق التنمية، ويشمل ذلك مشاريع البحوث المجتمعية(Davis and Others,2006, 6). وجاءت الشراكة التعليمية بين الجامعات والمدارس؛ لتأكد على تلبية احتياجات المدارس، وقد عززت هذه الشراكة خبرات التعلم لدى الطلاب، وساهمت في إعداد كادر فعال من معلمي الصفوف(Howell and Others,2017,5). وزادت هذه الشراكة التعليمية بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة؛ حيث شاركت الجهات الفاعلة في إصلاح التعليم المحلي، وتحسين التجربة التعليمية في التعليم قبل الجامعي Luter, Lester & (Kronick, 2013,162).

وقد زادت مشاركة الجامعات مع المجتمعات المحلية بشكل متسارع في العقد الأخير من القرن الماضي، ووُجدت مبادرات مجتمعية شاملة من جانب الجامعات مع العديد من المنظمات الأمريكية، والتي قدمت بدورها مساهمات كبيرة لعملية التغيير بالجامعات، وجاء تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال صيغة(منَح المشاركة)، وضاعف الباحثون جهودهم المبذولة من أجل تشجيع هذه الشراكة مع قطاعات المجتمع المختلفة (Hudson, 2013,109). وأصبحت مواقع الشركات في تركيا مثلا توفر فرصًا كبيرة للجامعات، وذلك من خلال الشراكة بينهما؛ حيث يتم تشغيل المواقع بطريقة أكثر احترافية؛ نظرا لزيادة عدد الزيارات من قبل الطلاب والأكاديميين والموظفين وعائلات الطلاب، والأفراد والمؤسسات ممن يرغبون في الاستفادة من الخدمات المقدمة، وكان لهذه المواقع القدرة على خلق تواصل أفضل بين الجامعات والمجتمعات (Yolcu, 2011,10). وهذا الأمر يفرض على المجتمعات أن تدخل في شراكة حقيقية مع الجامعات؛ ليستفيد كل طرف من الآخر، ويمكن مواجهة الأوضاع الراهنة الصعبة، وتنمية قدرات الأفراد والمؤسسات (Lestyan, 2002, 9). وقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٣م على أن الشراكة المجتمعية بين التعليم ومؤسسات المجتمع أصبحت خيارا استراتيجيا ومطلبا ضروريا في عصرنا الراهن(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ٦). فضلا عن أنها تحقق منافع مشتركة لكلا الطرفين؛ حيث تؤدي الجامعات أدوراها، وتتحول الأبحاث إلى تطبيقية واقعية، وتحصل على موارد مالية لتمويل البحث العلمي ودعم تطوير الجامعات، وفي المقابل تستفيد المؤسسات من نتائج الأبحاث في حل مشكلاتها، وتطوير قطاعاتها، والاستغناء عن الخبرات الأجنبية التي تكلفها أموالا كثيرة.

كما شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماما متزايدا بالشراكة المجتمعية في شتى المجالات، وقُدمت العديد من الأوراق البحثية عنها في المؤتمرات، وتزايدت الدورات التدريبية حول تفعيلها(الظفر، داود، خليل،٢٠١٤، ٩٣). وتعددت الدراسات الأجنبية التي تناولت نماذج رائدة لهذه الشراكة؛ وذلك نظرا لأهميتها؛ خاصة في الوقت الحالي، فقد أشارت دراسة شيتشتير وستريرShechter & Strier, 2015,343) إلى أن الشراكة مصدر غني للبحث الأكاديمي، وأن الاتجاهات المعاصرة تؤكد على إنشاء شراكات بين الجامعات والمجتمعات، وجعل الهدف الأكبر من الأبحاث هو التغيير الاجتماعي. وأوضحت دراسة أبينوف وبيرمت (Obenauf, & Brummet, 2011,10) وجود شراكة مجتمعية بين ولاية ميتشيجان والباحثين في جامعتها في مجال الأبحاث التربوية، وذلك لصالح التعليم العام في الولاية، وكذلك على الصعيد الوطني. في حين كشفت دراسة سميث وجونزالز(Smith & Gonzalez ,2011,75) عن وجود شراكة في البحوث التمريضية بين ثلاث جامعات في ولاية كاليفورنيا وجامعة في السويد وأخرى في النرويج، ويعمل في هذه الشراكة البحثية كل من أعضاء هيئة

التدريس والطلاب. وانطلقت دراسة ويتكير وآخرون (Whittaker and Others,2017,20) من إحصائية للأمم المتحدة تؤكد أنه بحلول عام ٢٠٥٠م سيعيش أكثر من(٦٦٪) من سكان العالم في المناطق الحضرية، وتساءلت عن كيفية تلبية المجتمعات للاحتياجات الأساسية لهؤلاء ومسئولية الجامعات تجاههم؟ الأمر الذي مهَّد لحدوث شراكات بين الجامعة والمجتمع، والاستفادة المثلى من الجامعات كبيوت خبرة، وتغيير سياسات الجامعات لتحمل مسئولياتها المجتمعية. وعندما يتم تأسيس شراكات بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية، يكون لذلك آثار إيجابية على المجتمع، من حيث المشاركة في حل مشكلاته، والمساهمة في خدمته وتنميته(Baker, Matherly, & Leite, 2015,14). بالإضافة إلى تحسين العملية التعليمية والبحثية بالجامعة، وتفعيل دورها في خدمة المجتمع.

ونظرا لأهمية وظيفة خدمة المجتمع، وتأكيداً لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع السعودي، فقد أكدت وزارة التخطيط السعودية على التوسع في برنامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر لرفع مستوى الكفاءات الوظيفية وزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم، والاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي، وربطه بمشكلات المجتمع، وإشراك القطاع الخاص في التمويل، وتفعيل عمل مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع(وازرة التخطيط السعودية،٢٠١٤، ٣٨٧). وقد استحدثت الجامعات مراكز بمسميات مختلفة(إدارات، مراكز، وحدات، عمادات) لتكون حلقة الوصل بينها وبين مجتمعاتها، وأداتها التنفيذية لخدمة المجتمع؛ ومن هذا المنطلق فإن الجامعات السعودية قد أنشأت وحدات لهذا الغرض تلبية لاحتياجات المجتمع السعودي؛ تحت المسمى الأكثر انتشارا، وهو(عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر) كما في معظم جامعات المملكة، أو(كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع) كما في بعض الجامعات. وتعتبر كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود هي أولى العمادات إنشاء بتاريخ١٤٠٢/١٠/١١هـ تحت مسمى(عمادة مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر)؛ بهدف ربط الجامعة بالمجتمع بجميع فئاته وقطاعاته من خلال تقديم دورات وبرامج تتناسب مع حاجات المجتمع، وقد تغير المسمى إلى الاسم الحالي بتاريخ١٤٢١/١/١٩ه، ثم توالى افتتاح العمادات بعد ذلك حسب ظروف كل جامعة(www.ascs.ksu.edu.sa). وقد وصل عدد عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر الآن إلى(٢٥)عمادة بعدد الجامعات السعودية الحكومية، وعملت هذه العمادات على زيادة مسئولية الجامعات تجاه مجتمعاتها، وسعت للتعرف على حاجات الأفراد والمؤسسات، ومحاولة الاستجابة لهذه الحاجات المتغيرة، والاستفادة من البرامج المتنوعة التي تقدمها لأفراد المجتمع ومؤسساته.

وتسعى عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية إلى نشر الثقافة والمعرفة والوعي بين أفراد المجتمع المحلي، وإعداد الكوادر البشرية والقيادات الواعية، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع المحلي، وتعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع، وبناء شراكات محلية ودولية(www.ut.edu.sa). وتقدم هذه العمادات العديد من الدبلومات المتخصصة والبرامج التعليمية والدورات التدريبية لأفراد المجتمع، مثل: دبلومات (المحاماة، الإرشاد الأسري، الحاسب الآلي، إدارة الأعمال، التسويق، العلاقات العامة)، وبرامج تأهيلية مثل: (مهارات تقنية المعلومات، إدارة المتاجر والمحلات، إدارة المشاريع المتقدمة، فن التسويق)، ودورات تدريبية مثل:(مهارات التأثير والإقناع، فن تدبر القرآن الكريم، التخطيط الاستراتيجي، مهارات العرض والتقديم، إدارة الذات، مهارات الاتصال الفعال، السلامة الصحية) (www.units.imamu.edu.sa). ويكاد ينحصر دور هذه العمادات في تقديم البرامج التعليمية، والدورات التدريبية، وبعض الدبلومات التأهيلية في إطار التعليم المستمر، وتقدم هذه البرامج والخدمات للإفراد فقط، دون الاهتمام بمؤسسات المجتمع وقطاعاته عبر شراكات مجتمعية تسهم في خدمة المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تأسيسا على ما سبق فقد اتضحت أهمية الشراكة، وظهر الاهتمام بها عالميا وعربيا، وأكدت الاتجاهات العالمية المعاصرة عليها، ووُجدت شراكات متعددة بين الجامعات المتقدمة والمؤسسات المجتمعية، وقد أوصت العديد من الدراسات بالأخذ بها؛ نظرا لدورها الفاعل في تنمية المجتمع وتطويره، مثل دراسة (الشريف والسحت،٢٠١٥، ١٧٩، محافظة،٢٠١١، ٩٢١، Davis and Others,2006, 6، عطية، ٢٠٠٣، ٩٣)، بالإضافة إلى تأكيد الكثير من عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية ضمن أهدافها على إقامة علاقات شراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع. وقد سعت بعض الجامعات السعودية إلى تفعيل الشراكة بينها وبين المؤسسات الإنتاجية والخدمية؛ بما يعود عليهما بالمنفعة المتبادلة(الشتري،٢٠١٤، ١٧). وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الشراكة تواجه العديد من التحديات والمشكلات، ومازالت محدودة وضعيفة في الواقع، ولا تتناسب مع قدرات الجامعات واحتياجات المجتمع، كما أظهرته الدراسات التي أجريت على الجامعات السعودية مثل: (العيدروس،٢٠١٥، ٣١٣، الشريف والسحت،٢٠١٥، ١٧٩، طه،٢٠١٤، ٢٦، الخليفة،٢٠١٤، ٩٩، الشتري،٢٠١٤، ١٩، القحطاني، ٢٠٠٨، ١٣، صائغ ومتولي،٢٠٠٥، ٢٣). وتتمثل أهم مشكلات الشراكة بالجامعات السعودية في: غموض أهداف الجامعات في مجال خدمة المجتمع، وعدم وجود خطة لمواجهة المشكلات البيئية، وقلة الاعتمادات المالية اللازمة لأنشطة الجامعات في هذا المجال، وضعف دور الإعلام

الجامعي في التوعية بدور الجامعة(الشريف، ٢٠١٦، ١٧٦)؛ الأمر الذي يستدعي تفعيل هذه الشراكة بين الجامعات السعودية ممثلة في عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر وبين قطاعات المجتمع ومؤسساته في ضوء بعض النماذج العالمية؛ ومن ثم جاءت فكرة هذه الدراسة.

ويتمثل السؤال الرئيس للدراسة في: ما الرؤية التربوية المقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الخدمات التي ينبغي أن تقدمها الجامعة في مجال خدمة المجتمع؟

٢- ما الخدمات التي قدمتها عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية لمجتمعاتها؟

٣- ما متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمجتمع؟

٤- ما أبرز النماذج العالمية للشراكة بين الجامعة والمجتمع؟

٥- ما الرؤية المقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية من قِبَل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية؟

أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة فيما يلي:

١- إظهار الخدمات التي ينبغي أن تقدمها الجامعة في مجال خدمة المجتمع.

٢- بيان الخدمات التي قدمتها عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية لمجتمعاتها.

٣- توضيح المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمجتمع.

٤- إبراز أهم النماذج العالمية للشراكة بين الجامعة والمجتمع.

٥- وضع رؤية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية.

أهمية الدراسة:

تتركز أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

١- تناولها لإحدى الموضوعات المهمة بل والضرورية، وهي الشراكة المجتمعية التي تعمل على إلزام الجامعات بأداء أدوارها تجاه مجتمعاتها، وتعود بالفائدة والمنفعة المتبادلة على كلا الطرفين.

٢- جاءت الدراسة مواكبة لاتجاهات التجديد التربوي في شكل العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، واستجابة للعديد من الدراسات الأجنبية والعربية، بضرورة إجراء المزيد من الدراسات لبحث سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة.

٣- لا توجد دراسة سابقة ــ في حدود علم البحث ــ تناولت نفس موضوع الدراسة الحالية بالجامعات السعودية.

٤- يُؤمِّل الباحث استفادة القائمين على التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من الرؤية المقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية؛ بما يلبي احتياجات مؤسسات المجتمع السعودي، ويرتقي بالمستويات التعليمية والتدريبية والبحثية بالجامعة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لتناسبه مع هذا النوع من الدراسات، ومساهمته في تحقيق أهداف الدراسة الحالية، من حيث جمع المعلومات المتعلقة بالجوانب المختلفة لخدمة المجتمع والشراكة المجتمعية، وذلك من خلال الرجوع إلى أدبيات البحث الأجنبية والعربية، ونماذج عالمية من الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة، ثم معالجة هذه المعلومات وتحليلها، والتوصل إلى رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية.

مصطلحات الدراسة:

- عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر: هي وحدات تابعة للجامعات السعودية، يُناط بها تحديد احتياجات المجتمعات المحلية من أفراد ومؤسسات، وإعداد وتنفيذ الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات، بغية رفع المستوى المعرفي والمهاري، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع السعودي.

- الشراكة المجتمعية Community Partnership: تُعرَف بأنها: كل نشاط تعاوني مشترك وهادف يتم بين مؤسسات المجتمع المختلفة وبين الجامعات؛ بهدف القيام بمشروع معين(بحثي، استشاري، دورات ...) وفق إطار تعاقدي يحفظ للطرفين

مصلحتهما(الخليفة،٢٠١٤، ١٠١). وهي: المبادرات والعمليات بين الجامعة والمجتمع في مجالات التدريس والبحث وخدمة المجتمع، والتي يستفاد بها من خبرة الجامعة في معالجة القضايا ذات الصلة بمجتمعها، وخلق رؤية مشتركة بين الجامعة وشركاء المجتمع لتحقيق أهداف مشتركة ومنقعة متبادلة(Coetzee,2012,504). كما أنها: تنمية وتطوير العلاقة بين الجامعات كبيوت خبرة ومؤسسات المجتمع كجهات مستفيدة من البحوث والاستشارات المقدمة من الجامعة؛ الأمر الذي يتطلب تبني الجامعة لاستراتيجيات وإجراءات تنفيذية، تشجع التواصل فيما بينها وبين قطاعات مجتمع الأعمال؛ بما يحقق تبادل المنافع بشفافية ووضوح(القحطاني،٢٠٠٨، ١٦). وهي: علاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي المحيط بقطاعاته المختلفة (حكومية، خاصة، منظمات المجتمع المدني)، تهدف لدعم العملية التعليمية بالجامعة وخدمة المجتمع المحيط(إسماعيل،٢٠١٣، ٥٣٧٤). ويلاحظ على هذه التعريفات أنها نظرت للشراكة على أنها عبارة عن علاقة بين الجامعة والمجتمع؛ لتقديم بعض الخدمات، وتحقيق الأهداف المشتركة لهما، ويتم ذلك في صورة تعاونية، في حين يرى الباحث أن الشراكة ينبغي أن تكون إلزامية لكلا الطرفين؛ الأمر الذي يميزها عن مصطلح المشاركة، أو وظيفة خدمة المجتمع العامة.

- تفعيل الشراكة المجتمعية Activating community partnership: يُقصَد بها في الدراسة الحالية: مجموعة من العمليات والآليات التي ينبغي أن تقوم بها كلٌ من الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة في صورة عقود ملزمة لكلا الطرفين، وتحقيق المنفعة المتبادلة في مجالات: التوعية بأهمية الشراكة، والشراكة التعليمية، والتأهيل والتدريب، والشراكة البحثية، والاستشارات العلمية، والخدمة العامة؛ بهدف تدعيم الشراكة المجتمعية، وتوسيع جوانبها، وتعدد مجالاتها.

الدراسات السابقة:

يعرض الباحث فيما يلي أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الشراكة من زوايا مختلفة، فقد تناولت دراسة بيتري وبترسون(Pitre, Patterson & Price 2017) اتجاهات الطلاب نحو العمل المدني بعد المشاركة في برنامج التعلم الخدمي في شراكة بين المدرسة والجامعة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتشير النتائج أن اتجاهات الطلاب جاءت إيجابية. وسعت دراسة راحيل ونورمان وتوماسك(Rahill, Norman & Tomaschek 2017) إلى تقييم الشراكة بين الجامعة وبعض المدارس الأمريكية، وأشارت النتائج إلى زيادة فهم الطلاب لمسؤولياتهم المجتمعية، وانخفاض القضايا السلوكية السلبية لديهم، وتنمية مهارات العمل الجماعي، وكانوا أكثر تقبلاً

لنصائح الكبار. وأكدت دراسة استيلي(Steele 2017) على العلاقة التعاونية بين الجامعات والمدارس، وضرورة تعزيز الشراكة بينهما، انطلاقا من أن التعليم يجب أن يكون مشروعًا مشتركًا بين الحرم الجامعي والمدارس، وأن المعلمين بحاجة إلى مؤهلين مهنيين لمساعدتهم. وتناولت دراسة لوتر (Luter 2017)تصورات الطلاب والآباء والإداريين المشاركين في إحدى برامج الشراكة بين الجامعة والمدرسة، وتوضح النتائج أن تصورات المشاركين كانت إيجابية، وأن برنامج الشراكة أثَّر عليهم بشكل إيجابي وأعطاهم خبرة واسعة في الشراكات بين الجامعات والمدارس. في حين طرحت دراسة(الشريف ٢٠١٦) رؤية استراتيجية لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، وتوصلت إلى الاتفاق على محاور الرؤية المتمثلة في التوسع في التعليم المستمر، ونقل وتوطين التقنية، والشراكة المجتمعية.

وتناولت دراسة هبسونا وميلرب ولوفيلاسي(Hopsona, Millerb, & Lovelace 2016) الشراكة بين الجامعة والمدرسة في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وأكدت على أن الشراكات بين الجامعات الأمريكية والمجتمعات أساسية لتطوير المجتمع، وهي فرصة حقيقية للتعاون الجاد بين الجامعات والمدارس، والاستفادة من خبرات الهيئة التدريسية والموظفين والطلاب بالجامعة وكذلك المعلمين لإحداث التغيير المطلوب في المجتمع. بينما طرحت دراسة(غانم٢٠١٥) صيغة الجامعة المشاركة، وإمكانية تطبيقها في مصر، وهي الجامعة التي لها برامج واضحة للمشاركة المجتمعية؛ بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة لكل من الجامعة والمجتمع، ويلزم لتطبيقها إعادة صياغة الجامعة لأهدافها، والأخذ بأساليب القيادة التشاركية. وسعت دراسة ميتينن وتيونينن(Miettinen, Tuunainen, & Esko 2015) إلى قياس الأثر الاجتماعي للبحوث الأكاديمية، ومدى مساهمة نتائج البحوث في حل المشكلات المجتمعية، وتوصلت إلى اهتمام البحوث بالجانب النظري أو التاريخي على حساب التفاعل بين العلوم والمجتمع، وحل المشاكل المجتمعية. وأكدت دراسة ميلان وجودمان وباربرا(McMillan, Goodman, & Barbara, 2014)علي ضرورة وجود شراكة حقيقية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا، وأهمية قيامها على معايير ثابتة، وربط البحوث العلمية بواقع مشكلات المجتمع. وهدفت دراسة(الخليفة٢٠١٤) إلى تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وأكدت على ضرورة توفير المتطلبات اللازمة لتطبيقها؛ بهدف تفعيل الشراكة المجتمعية. وجاءت دراسة(صديق٢٠١٤) لتؤكد على أهمية الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بمصر، وأوصت بإنشاء هيئة متخصصة تتبنى التنسيق بين الجامعة كمراكز بحثية علمية وبين مؤسسات الإنتاج كمواقع للتطبيق العملي.

وهدفت دراسة(درادكة ومعايعة٢٠١٤) إلى معرفة مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وتوصلت إلى أن مستواها جاء متوسطا، وأوصت الدراسة بإنشاء مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة هذه المؤسسات. بينما سعت دراسة (الشتري٢٠١٤) إلى التعرف على مدى إسهام تطبيق(جامعة الشركات)في تحقيق فوائد للجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالسعودية، وأكدت على أن تطبيق ذلك سيجعل الجامعة على تواصل حقيقي مع المجتمع، ويسهم في الإعداد المناسب لسوق العمل. وجاءت دراسة هودسون(٢٠١٣ (Hudsonلتتعرف على مدى مشاركة التعليم العالي في المؤسسات المجتمعية، وتوصلت إلى أن هذه الشراكات تظهر في أربع مجالات، وهي: الممارسات المرتبطة بوظائف الجامعة، وتدريب المعلمين والقيادات المجتمعية، وتطوير البرامج والخدمات، وتطوير الوظائف الإدارية. بينما أكدت دراسة كانتور وإنجلوست وهيجينس(Cantor, Englot & Higgins 2013) على ضرورة التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة، وتعرضت الدراسة لجامعة سيراكيوز(Syracuse) في نيويورك الأمريكية، وكيف أنها أصبحت من المؤسسات الموثوق بها من خلال إنشاء البنية التحتية للمدنية، والمشاركة في تصميم البيوت الخضراء. في حين استهدفت دراسة لينتش(Lynch 2013) كيفية استخدام الرياضة في بناء شراكة بين جامعة موناش (Monash) بأستراليا وستة مدارس ابتدائية؛ بهدف بناء شراكات بين الجامعة والمدارس، وتقديم التوعية لصحة جيدة، وقد قدمت الجامعة الموارد البشرية والمادية اللازمة بالتعاون مع بعض المؤسسات الرياضية المجتمعية.

وتناولت دراسة كوتزي(Coetzee 2012) مفهوم الشراكة المجتمعية، وأنها وظيفة أصيلة للجامعات في جنوب أفريقيا، وأكدت على أهمية توفير بيئة عمل مناسبة لنجاح الشراكة المجتمعية، والتفاعل بين المجتمعات الأكاديمية والمجتمعات. بينما هدفت دراسة(دبور ٢٠١٢) إلى التعرف على درجة تأثير استخدام استراتيجية التعليم الخدمي في زيادة الشراكة المجتمعية لدى طلاب الجامعة الهاشمية، وتوصلت إلى أن لهذه الاستراتيجية تأثيرا إيجابيا كبيرا على الطلاب نحو التعليم الخدمي. في حين سعت دراسة(أبو الحديد٢٠١٢) إلى التعرف على الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الخريجين بمصر، وتوصلت إلى أن الشراكة لم تحقق أهدافها، وأكدت على ضرورة وجود استراتيجية لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمجتمع. وتناولت دراسة ويتشرتش(Whitchurch 2010) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم العالي في بريطانيا، والتوجه نحو التوسع في التعليم الخاص لتلبية احتياجات المجتمعات من التخصصات المختلفة. وهو ما سعت إليه دراسة(بكري٢٠٠٥) في عمل إطار للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص للمساهمة في تفعيل التنمية المطلوبة بالمملكة العربية السعودية، وأكدت على أن نجاح الشراكة يتوقف على التخطيط، والعنصر

البشري، والمؤسسات الداعمة لها. بينما تناولت دراسة(السلاطين٢٠٠٥) آليات تطوير الشركة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، وأوصت الدراسة بإنشاء هيئات مشتركة بين الجامعة والقطاع الخاص لتفعيل الشراكة. وأوضحت دراسة بويل(Powell 2005) إقامة الجامعة لشراكات طموحة بينها وبين المنظمات المجتمعية الأمريكية، والتي تعتبر الأفضل في تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية من خلال الشراكة مع الجامعات.

ويلاحظ على الدراسات السابقة ما يلي:

- أنها تنوعت في تناولها لموضوع الشراكة، حيث تمت دراستها من جوانب متعددة.
- أوضحت بعض الدراسات مفهوم الشراكة وفلسفتها، بينما جاء بعضها الآخر ليؤكد على أهميتها وضرورة الأخذ بها.
- ركزت عدة دراسات أجنبية وخاصة الأمريكية منها على الشراكة التعليمية التي تتم بين الجامعات والمدارس المختلفة.
- تعرضت بعض الدراسات للشراكة البحثية، وقياس الأثر الاجتماعي للبحث الأكاديمي، وطرحت بعض الدراسات العربية صيغة جامعة الشراكات.
- تناولت دراسات عربية وأجنبية الشراكة بين الجامعات والقطاع العام والخاص والمؤسسات المجتمعية المختلفة.

وقد استفاد الباحث من كل هذه الدراسات في جمع المادة العلمية المتعلقة بجوانب الشراكة المختلفة، ومن النماذج العالمية للشراكة في تحديد محاور الرؤية المقترحة، واختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسات في تقديمها رؤية مقترحة في محاور متعددة لتفعيل الشراكة المجتمعية في مجالات عدة من قِبَل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية.

الإطار النظري:

سيتناول الباحث في الإطار النظري العناصر التالية:

١- خدمة الجامعة للمجتمع.

٢- عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية.

٣- الشراكة المجتمعية.

أولا: خدمة الجامعة للمجتمع:

تسعى الجامعات في الدول المتقدمة إلى تنمية البيئة وخدمة المجتمع، والتعرف على مشكلاته، والمساهمة في حلها، وتلمس احتياجاته، وتلبية متطلباته، وتأهيل وتدريب العاملين في القطاعات المجتمعية المختلفة (Loredana,2011,13). فالعلاقة

بين الجامعة والمجتمع علاقة حتمية ضرورية، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ومطلوب من الجامعة المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، والتنمية الاقتصادية. ففي جامعة سيراكيوز(Syracuse)الأمريكية مثلا تم عقد اتفاقيات شراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع في المجالات الزراعية، وريادة الأعمال؛ بهدف المساهمة في التطوير والتنمية المستدامة، وزيادة الموارد المالية، حيث تتشارك الجامعات ومؤسسات المجتمع في تحقيق التنمية المجتمعية الشامل(Hudson,2013, 115) . وفي ظل تأثر الجامعات العربية بالجامعات الأجنبية، وطبيعة العصر الحديث المتغيرة، وتبني خطط تنموية لتطوير المجتمعات؛ اهتمت الجامعات في الدول العربية بخدمة المجتمع، وجعلتها هدفا أصيلا لها، ووظيفة أساسية من وظائفها، ولا يمكن لأي جامعة أن تؤدها دورها في التغيير الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة بدون التفاعل بينها وبين البيئة الاجتماعية المحيطة؛ فخدمة المجتمع هي الوظيفة الكبرى للجامعة.

وتُعرَف هذه الخدمة بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بما يتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية(وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية، ٢٠٠٠، ص ص٧٩، ٨٠). وهي: نشاط موجه إلى غير طلاب الجامعة، بهدف نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، وإحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة(عامر، ٢٠٠٧، ص١٨). ويلاحظ هنا النظرة إلى وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع على أنها تكون من خلال ما تقدمه الجامعة من خدمات لغير طلابها، ويتم ذلك خارج أسوارها، ولكن الباحث يرى أن هذه النظرة يشوبها القصور؛ إذ أنها أعم من ذلك وأشمل. لذا فهي: كل ما تقدمه الجامعة من أنشطة، وخدمات زائدة عن وظيفتي التعليم والبحث العلمي لطلابها وغيرهم من أفراد المجتمع ومؤسساته، سواء أكان داخل الجامعة أم خارجها؛ بهدف تنمية الأفراد وتطوير المجتمع(العبيكي، عبد الحسيب، الحياصات،٢٠١٥، ١٧٧). ويتفق الباحث مع هذه النظرة التي وسعت دائرة وظيفة خدمة المجتمع؛ لتشمل كل ما يتم من خدمات جامعية للأفراد والمؤسسات داخل الجامعة وخارجها غير وظيفتي التدريس والبحث العلمي.

وقد تبين من خلال أدبيات البحث في هذا المجال أن العلاقة بين الجامعة والمجتمع قد مرت بعدة مراحل خلال تطورها التاريخي يمكن إجمالها فيما يلي:

١ – مرحلة نشأة الجامعات في العصور الوسطى، وكانت الجامعات منفصلة تماما عن المجتمع، ولا تهتم إلا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية(الرواشدة،٢٠١١، ١٨٨، ١٨٩).

٢– مرحلة عنصر النهضة والاكتشافات الجغرافية؛ حيث بدأت الجامعات تهتم بالبحث التطبيقي؛ بغرض التعرف على جوانب الطبيعة واكتشاف أسرارها.

٣- مرحلة الثورة الصناعية والتكنولوجية، وفيها أصبحت الجامعات تهتم بإعداد الشباب للمهن المختلفة؛ ومن ثم جاء اهتمامها بالدراسات التطبيقية المرتبطة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية.

٤- المرحلة التالية، وهي التي فرضتها التغيرات العالمية والمحلية؛ حيث أصبح المجتمع يعاني من احتياجات جديدة، تتعلق بقطاع الإنتاج والأعمال والخدمات، وعملت الجامعات على المساهمة في تلبية هذه الاحتياجات؛ لذا فقد توطدت العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وامتدت خدماتها خارج أسوارها.

٥- المرحلة الحالية، والتي تتسم بالتغييرات السريعة والتطورات المتلاحقة؛ الأمر الذي فرض على الجامعة أن توطد علاقتها أكثر مع المجتمع، وتكون بصورة إلزامية. ويتحقق ذلك من خلال شراكات حقيقية بين الجامعات وبين مؤسسات المجتمع وقطاعاته الإنتاجية والخدمية المختلفة.

وتعد الجامعة عنصرا مهما من مقومات التنمية الشاملة؛ لذا نجد في الدول الأوروبية أن الجامعة منذ بداية تأسيسها لم تنعزل عن المجتمع، بل كانت جزءا لا يتجزأ منه، ومرافقها متاحة لمن أراد (الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء بوزارة التعليم العالي السعودية، ٢٠١٣، ص ص٧-٩). ولم يعد من المقبول أن تغض الطرف عن التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقنية الحادثة في بيئتها ومحيطها، وهي التي تمتلك رصيدا علميا وفكريا وتقنيا، لا ينقطع في ظل حركة علمية وبحثية مستمرة، وعلى الرغم من وضوح هذه العلاقة، وتفعيلها في المجتمعات المتقدمة؛ فإن هذه العلاقة بين الجامعة والمجتمع في عالمنا العربي ما تزال في مراحلها الأولى، في ظل الحداثة النسبية للاهتمام بهذه الوظيفة للجامعة(الخميسي، ص ص٥، ٦). إذن فعلاقة الجامعة بالمجتمع علاقة وطيدة، فما وُجدت الجامعة إلا لخدمة المجتمع، ولا تستغني الجامعة عن دعم المجتمع لها؛ وذلك لتطوير أدائها، وتفعيل مساهمتها في خدمة المجتمع وتنميته.

وتتنوع مجالات خدمة الجامعة للمجتمع، وتتعدد الخدمات التي ينبغي أن تؤديها الجامعات لمجتمعاتها، وتشمل جميع الأنشطة والممارسات التي تعمل على تحقيق التنمية الشاملة، والاستفادة من الإمكانات البشرية والمادية للجامعات. ويمكن إجمال الخدمات التي ينبغي أن تؤديها الجامعة لمجتمعها فيما يلي:

- إجراء أعضاء هيئة التدريس البحوث التي تخدم مؤسسات العمل وقطاعات الإنتاج المختلفة، والعمل على تسويق نتائج هذه البحوث وخاصة التطبيقية بأساليب مختلفة.
- تقديم أعضاء هيئة التدريس الخدمات الاستشارية العلمية والفنية للراغبين من أفراد المجتمع ومؤسساته.

- تقديم البرامج التعليمية وخاصة المسائية للذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الجامعي.
- إنشاء الحاضنات العلمية ومراكز التميز المتخصصة في مجال الخدمات والدراسات والاستشارات، وعمل توأمة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع؛ مما يتيح تبادل الخدمات والمنافع بينهما(عطية،٢٠١٦، ١٠٦).
- استثمار مرافق الجامعة المختلفة كالساحات والملاعب والمعارض والقاعات، وتأجيرها لمؤسسات المجتمع مقابل عوائد مادية.
- الاستشارات التي يقوم بها أساتذة الجامعة لأفراد المجتمع ومؤسساته الحكومية والأهلية.
- تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج لتحقيق مبدأ التربية المستمرة.
- إعداد العنصر البشرى القادر على إحداث التنمية المنشودة، من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر.
- إتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس من ذوى الخبرة؛ لتستفيد بهم المؤسسات في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة، وقيامهم بالبحوث الميدانية التي تسهم في تنمية المجتمع(محافظة،٢٠١١، ٩٠٥).
- تعليم الكبار من جميع الأعمار(التعليم المستمر)، والتدريب المستمر للمهنيين؛ لرفع كفايتهم، وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة.
- نشر الوعي والقيام بالتثقيف بين أبناء المجتمع المحلى في مختلف المجالات والتخصصات، من خلال المحاضرات العامة واللقاءات المفتوحة التي تساعدهم على حل مشكلاتهم، والتكيف مع مجتمعهم.
- عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل المتنوعة لخريجيها؛ لكي يلموا بما يستجد في تخصصاتهم، ومساعدتهم في حل المشكلات التي تواجههم في حياتهم العلمية.
- التثقيف الطلابي من خلال برامج معدة لرفع مستواهم الثقافي وربطهم بمجتمعهم، وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع، واعتبار ذلك جزءا من التدريب الميداني(طه،٢٠١٤، ٣٠).

وتشير بعض الدراسات العربية إلى ضعف أداء الجامعات بالوطن العربي في خدمة المجتمع، وأرجعت ذلك إلى عوامل كثيرة، منها: غياب الفلسفة الواضحة لوظيفة خدمة المجتمع، وضعف قنوات الاتصال بين الجامعات ومراكزها المتخصصة، ونقص التمويل

اللازم لأداء هذه الوظيفة، وعدم وجود آلية فعالة لإيجاد الطلب على الخدمات البحثية، وعدم حصر المشكلات الميدانية للقطاعات المختلفة، وضعف تسويق نتائج البحوث لدى الفئات المستهدفة(جبريل،٢٠١٦، ٥٥٥). بالإضافة إلى قيام الجامعات بالعديد من المهام، وعدم وجود الدافع لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين للعمل في خدمة المجتمع نظرا لضعف الحوافز، ولا يزال هناك فصل بين وظائف الجامعة الثلاث (Sri, Ambo & Ramsiah, 2014, p167).

وتجدر الإشارة إلى أنه يكاد ينحصر عمل الجامعات السعودية في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة على الدورات العلمية، والبرامج التدريبية، والندوات التثقيفية، والمحاضرات العامة(العبيكي، عبد الحسيب، الحياصات،٢٠١٥، ١٧٩). وهذا الواقع لا يتماشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة التي ترى لزاما على الجامعة أن تساهم في خدمة المجتمع وتطويره في مختلف مؤسساته وقطاعاته، وذلك عبر شراكة مجتمعية فاعلة بين الجامعة وتلك المؤسسات، وتكون نابعة من حاجات المجتمع، واحتياجات الأفراد، ويتحقق ذلك من خلال عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية، والتي أُنشِئت خصيصا لتكون حلقة الوصل بين الجامعات وبيئاتها المحلية ومجتمعاتها المحيطة.

ثانيا: عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية:

أصبحت التوقعات المجتمعية بشأن دور الجامعة في خدمة المجتمع أكثر تعاظما؛ وذلك نظرا لما تمتلكه الجامعات من خبرات علمية وبشرية، وما تنتجه من بحوث ودراسات يمكن أن تسهم في حل كثير من مشكلات المجتمع، ومواجهة العديد من قضاياه، وأصبح يُنظَر إلى الجامعة على أنها(بيت الخبرة) لمختلف قطاعات المجتمع ومؤسساته الإنتاجية والخدمية(طه،٢٠١٤، ١٧). وتؤكد السياسات التعليمية في كثير من الدول الأوربية على تجاوب النظم التعليمية مع التطورات والتغيرات الجديدة وانعكاسها على تطوير المهن، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيعاب هذه التطورات، وتنظيم مؤسسات التعليم النظامية بشكل يخدم(التعليم المستمر)، والتأهيل المناسب لاحتياجات سوق العمل، ولقد تطور التعليم المستمر في أوربا ليصبح اعترافا بالخبرة، ووسيلة أخرى للحصول على شهادة(وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات،٢١٤، ٢٠).

وقد اهتمت الجامعات السعودية اهتماما كبيرا بالتعليم المستمر من خلال استحداثها لوحدات تحت مسميات مختلفة لخدمة البيئة وتنمية المجتمع، وأشهرها(عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر)؛ بغرض توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ونشر المعرفة بين أفراد المجتمع، والتعرف على احتياجاته؛ حيث تقوم العمادات بتقديم برامج ودورات تدريبية لكافة مؤسسات المجتمع، وتهتم باستثمار طاقات الشباب وأوقات

فراغهم، وصقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم(الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء بوزارة التعليم العالي السعودية، ٢٠١٣، ص١٥). وتقديرا من الجامعات السعودية لخدمة المجتمع بدأت في الانفتاح أكثر على مجتمعاتها للإسهام في خدمتها من خلال هذه العمادات، والتي تعتبر جهازًا وسيطًا يربط الجامعات بقطاعات المجتمع، وذلك انطلاقًا من رؤية الجامعات ورسالتها وأهدافها التي تركز على خدمة المجتمع، وتعمل على تلبية احتياجاته، وتقديم الدبلومات التعليمية، والبرامج التأهيلية، والدورات التدريبية للأفراد الراغبين؛ بهدف مواصلة تعليمهم، وتنمية قدراتهم، وتأهيلهم لعالم متغير، وسوق عمل متطور.

وتسعى عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر إلى تحقيق تطلعات المؤسسات المجتمعية واحتياجاتها، وتحقيق الشراكة الفاعلة بين الجامعة وقطاعات العمل والمؤسسات الإنتاجية، والتوسع في توفير البرامج في مجال الخدمات العلمية والتعليمية والتدريبية، والعمل على تفعيل البرامج التدريبية المختلفة، ومسايرة المتغيرات والمستجدات في تقنية المعلومات(www.deanships.jazanu.edu.sa). ويتضح ذلك من خلال رسالة هذه العمادات، والتي تتركز في (www.taibahu.edu.sa, www.community.uj.edu.sa):

- تقوية علاقة الجامعة بالمجتمع والنهوض به في جميع المجالات، والعمل على تلبية مختلف احتياجاته ومتطلباته من خلال الوسائل والأنشطة المختلفة.
- تقديم البرامج والأنشطة لمواجهة متطلبات التنمية الشاملة وخدمة احتياجات سوق العمل لتعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع.
- الارتقاء بالمجتمع ثقافيا وتعليميا وتقنيا واجتماعيا وفقا للأنشطة الاجتماعية والبرامج المتميزة، والشراكات التي تواكب طموحات المجتمع وتطلعاته.
- تحقيق الاعتماد وضمان جودة التعليم المستمر والتدريب؛ بما يحقق تطلعات الأفراد ومتطلبات المؤسسات.
- توظيف التعليم والبحث العلمي لتحقيق التنمية الشاملة بالمجتمع، وترجمة ذلك إلى برامج ومشروعات تنموية علمية تطبيقية، ومشورات مهنية متخصصة.
- تقديم خدمات تعليمية وتدريبية واستشارية وبحثية وتطبيقية لخدمة المجتمع المحلي وسد احتياجاته، وتدعيم قنوات التعاون والشراكة مع الجهات ذات الصلة لتحقيق التنمية المستدامة.
- تقديم الخدمات الاجتماعية، ودعم الاتجاهات والقيم الإنسانية المرغوبة، وغرس المسئولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع تجاه وطنهم.

- تنمية قدرات المجتمع ومؤسساته عبر حلول مبتكرة وبرامج نوعية من خلال كوادر مؤهلة وبيئة عمل جاذبة وتقنيات متطورة وشراكات استراتيجية فاعلة.

وتهدف العمادات إلى تقديم الخدمة للطلاب والطالبات الذين يرغبون في بعض الدراسات التي لا تقدمها كلياتهم، وخدمة طلاب الثانوية العامة الذين لم تمكنهم الظروف من القبول الجامعة، ورغبة في إثراء مؤسسات المجتمع وأفراده، والارتقاء بالمستوى التعليمي والمهاري لديهم. ويمكن إجمال أهداف هذه العمادات فيما يلي (www.dcsl.nu.edu.sa www.uqu.edu.sa، www.dcs.qu.edu.sa):

- تعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع، ومساعدته في حل مشكلاته وقضاياه، والمساهمة في خدمته وتنميته، والنهوض به في مختلف جوانبه.
- إقامة شراكات مجتمعية فاعلة مع مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة، وذلك من خلال التعاون الجاد بين الجامعة وهذه المؤسسات بما يعود بالنفع على الطرفين.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس وطلاب المشاريع والدراسات العليا على إجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية النابعة من مشكلات المجتمع واحتياجاته.
- الأخذ بالأساليب العلمية المعاصرة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وربط هذه الخدمات الموجهة بقضايا المجتمع ومشكلاته.
- تقديم الدبلومات العلمية التخصصية المعتمدة لتأهيل الخريجين لسوق العمل، ومساعدتهم في الحصول على وظيفة مناسبة في ظل عالم سريع التغير، وسوق عمل سريع التحول.
- تنمية الوعي الثقافي والمعرفي والتقني لأكبر شريحة من أفراد المجتمع ومؤسساته، وذلك من خلال المحاضرات العامة واللقاءات المفتوحة.
- إجراء دورات تدريبية متخصصة وبرامج تأهيلية لأفراد القطاعين العام والخاص؛ وذلك للمساهمة في تنمية القوى البشرية على اختلاف فئاتها ومستوياتها.
- إتاحة الفرصة لكل من لم يقبل في الجامعة من خريجي الثانوية لمواصلة تعليمه وتأهيله لسوق العمل.
- تهيئة الفرصة للأفراد الراغبين لمواصلة الدراسة والتأهيل في مجالات مختلفة في الفترة المسائية.
- تنظيم ندوات ومؤتمرات علمية تهدف إلى نقل الخبرات والمهارات العلمية في حقول المعرفة المختلفة.

ويلاحظ على هذه الأهداف أنها غير كافية لتحقيق رؤية العمادات ورسالتها؛ حيث نصت رسالتها على تقديم خدمات تعليمية وتدريبية واستشارية وبحثية وتطبيقية لخدمة المجتمع المحلي، وتدعيم قنوات التعاون مع الجهات ذات الصلة لتحقيق التنمية المستدامة، بينما قصُرت الأهداف عن تحقيق ذلك، وركزت كثيرا على الجانب التعليمي من دبلومات ودورات وندوات، وإتاحة التعليم الجامعي لمن لم يحصل عليه، ورغم أنها نصت على(إقامة شراكات مجتمعية فاعلة مع مؤسسات المجتمع)، إلا أن تحقيق ذلك في الواقع ضعيف ومحدود كما سبقت الإشارة إليه، كما أنها خدمات تطوعية؛ الأمر الذي يستدعي مراجعة العمادات لسياساتها وأساليبها، وتقويم برامجها وخدماتها في ضوء أهدافها، وتحديث أهدافها لتتناسب مع رؤيتها، وتساهم في تحقيق رسالتها، وخاصة فيما يتعلق بإقامة شراكات فعالة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية.

وتتعدد الدبلومات التخصصية والبرامج التأهيلية والدورات التدريبية العامة والخاصة، وتتنوع الخدمات التي تقدمها العمادات للراغبين من أفراد المجتمع. وتأتي كل هذه الخدمات ضمن المسئولية الاجتماعية للجامعات إزاء مجتمعاتها، وفي إطار التعاون الفعال والشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع. ولقد تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية في منتصف القرن الماضي، حتى غدا عنصرا مهما في التنمية المستدامة، واتسعت دائرته لتشمل كل قضايا المجتمع ومشكلاته، وأصبح يُنظر إلى هذه المسئولية على أنها عقد بين الجامعة والمجتمع، يلتزم الطرفان من خلاله بتحقيق مصلحة الآخر، ويتيح للجامعة المشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع وتنميته(الشمري، ٢٠١٤، ٩٨).

ويمكن إجمال أهم الدبلومات التخصصية والبرامج التأهيلية والدورات التدريبية التي تقدمها هذه العمادات فيما يلي(www.uqu.edu.sa، www.uohapp.uoh.edu.sa، www.m.mu.edu.sa):

أ- الدبلومات التخصصية: وتتمثل أهمها في دبلومات: القراءات، تدريس اللغة العربية، تعليم اللغة الإنجليزية، الحاسب الآلي، تقنية البرمجة وقواعد البيانات، مراكز مصادر التعلم، المحاماة، الإرشاد الأسري، إدارة الأعمال، التسويق، الإدارة المالية، المعاملات المصرفية، العلاقات العامة، التحرير والسكرتارية.

ب- البرامج التأهيلية: وتتمثل أهمها في برامج: التأهيل لاجتياز الاختبارات الدولية(TOFEL, IELTS)، تدريب حاملي الدبلومات الصحية، التأهيل للإعداد لسوق العمل(إعداد)، مهارات تقنية المعلومات، مهارات متقدمة في الإتيكيت الوظيفي، الإنجليزية التأهيلية للجامعة، إدارة المتاجر والمحلات، إدارة المشاريع المتقدمة، فني صيانة الجوال، فن التسويق للمبيعات، التعامل مع الاضطرابات

السلوكية عند الأطفال، المهارات الأساسية لدعم الحياة، ثقافة العمل الحر ودعم رائدات الأعمال، برنامج المسئولية المجتمعية.

ج- الدورات التدريبية: وتتمثل أهم هذه الدورات في: إدارة القيمة المضافة، أسس تصميم المواقع الشبكية، الحوسبة السحابية وتطبيقاتها، إدارة الجودة المدرسية، إدارة الأعمال الخيرية، كتابة الرسائل العلمية، معالجة البيانات باستخدام SPSS، مهارات التفكير الإبداعي، فن مواجهة ضغوط الحياة، طريقك نحو التميز، حل المشكلات واتخاذ القرار، مهارات التفاوض الفعال، تنمية المهارات الإدارية والقيادية، توظيف التكنولوجيا في التعليم، المدرس الفعال، التقويم التربوي في العملية التعليمية، بناء الاختبار التحصيلي، كتابة السيرة الذاتية واجتياز المقابلات، التعامل مع العملاء، التعامل مع ضغوط العمل، التسويق الإلكتروني، تصميم الأفلام الوثائقية، الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي(ICDL)، صيانة الحاسب الآلي، مهارات الاتصال والحوار، استراتيجية إدارة الأزمات، الإسعافات الأولية، كتابة التقارير الإدارية، رحلة في عالم التسويق، مهارات تأسيس المشاريع الجديدة، أسس الفن التشكيلي، التعامل مع أنماط الشخصية المختلفة، إدارة الوقت، أسرار الحياة الزوجية، الصيدلية المنزلية، أساسيات الديكور وتنسيق المنزل، تصميم عباءة الاستقبال.

ويتضح مما سبق تعدد الدبلومات والبرامج، وتنوع الدورات وكثرتها التي تقدمها العمادات لأفراد المجتمع السعودي، ولكن رغم ذلك فلا يزال دورها في خدمة المجتمع محدودا، ولا يتناسب مع رؤيتها ورسالتها، ولا يحقق جميع أهدافها الموضوعة؛ حيث إنها أغفلت الاستشارات العلمية والمهنية، والدراسات التطبيقية، والبحوث الميدانية، والشراكات مع مؤسسات المجتمع وقطاعاته. وبالنظر إلى الدبلومات التخصصية نجد أنها محدودة للغاية مقارنة بالدورات، ومقتصرة على مجالات معينة كاللغات والحاسب الآلي، وركزت العمادات اهتمامها كثيرا على عقد الدورات التدريبية والتي تُعطى في أيام قليلة؛ وذلك نظرا لسهولتها وسرعتها، ولكن لا يمكن الجزم بجودة محتواها، وإيجابية مردودها على المتدربين، كما أنها خدمات تطوعية، ومع ذلك فقد اقتصر تقديم هذه الخدمات على الأفراد فقط دون توسيع نطاقها لتشمل مؤسسات المجتمع وقطاعاته، كما أن نصيب المرأة من هذه الخدمات قليل؛ إذ تستهدف جل هذه الخدمات الذكور دون الإناث، كما لم تهتم العمادات بإقامة شراكات فاعلة بينها وبين مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة.

ثالثا: الشراكة المجتمعية:

سيتم تناول الشراكة المجتمعية من خلال العناصر التالية:

١- أهمية الشراكة المجتمعية:

حظي موضوع الشراكة بين المؤسسات الجامعية والمجتمعية باهتمام بالغ في مختلف أنحاء العالم؛ وذلك لارتباط الشراكة بالتنمية الشاملة، بالإضافة إلى وجود العديد من الخبراء والمتخصصين في كثير من الكليات، والذين يمكنهم المساهمة في دعم التعاون وتحقيق الشراكة بين الجامعة والمجتمع، علاوة على تزايد طلب قطاعات الإنتاج والخدمات على نوعية جديدة من المهارات والتخصصات؛ الأمر الذي يتطلب استحداث بعض التخصصات التي يحتاجها سوق العمل(الشاذلي،٢٠٠٥، ٩١، ٩٢). وتعمل الشراكة المجتمعية على إظهار مسئوليات التعليم الجامعي والتزامه نحو المجتمع من خلال إتاحته لبرامج الخدمة المجتمعية، والاستجابة لاحتياجاته ومتطلباته. وأصبحت الحاجة ملحة إلى إقامة هذه الشراكة، وذلك تزامنا مع تعاظم المعرفة، وتزايد حجم المنافسة، والتطور المتسارع في جميع المجالات، وتأتي الشراكة لتلبي حاجة الجامعات في فهم التغيرات المستمرة، وطبيعة المهارات التي يحتاجها الطلاب لمواكبة هذه التطورات، والتغييرات المطلوب إحداثها في المناهج واستراتيجيات التدريس(الحباشنة،٢٠٠٩، ١٤). كما يمكن للجامعات أن تستفيد من الشراكة المجتمعية من خلال الخبراء المتخصصين والمهنيين المحترفين في قطاعات العمل والإنتاج، وذلك عبر ملاحظاتهم على الخريجين، وسماع آرائهم حول طريقة إعدادهم وتأهيلهم، ومدى مناسبة ذلك لسوق العمل، والأعمال التي سيلتحقون بها بعد تخرجهم.

وقد توطدت العلاقة بين الجامعات ومجتمعاتها في الدول المتقدمة، وذلك من خلال تقديم الاستشارات العلمية، والمهارات الفنية، والمساهمة في حل المشكلات، وإجراء البحوث التطبيقية لصالح مؤسسات المجتمع، وساهم ذلك في إبراز دور الجامعة وإمكانياتها، وقدرتها على إحداث التنمية الشاملة. وتتمثل أهمية الشراكة المجتمعية في كونها عنصرا أساسيا لتنمية المجتمع، وزيادة الوعي الاجتماعي لدى الأفراد، كما أنها تعطي بعدا جديدا في تلبية حاجات التعلم، والتوسع في برامجه لتحقيق أهداف مجتمعية، وتتيح مجالا أوسع للاستفادة من نواتج التعلم(الظفر، داود، خليل،٢٠١٤، ٩٤). وتُستخدم الشراكة في كثير من الأحيان لتطوير المهارات والقدرات، وآليات العمل الجماعي، وتعزيز الكفاءة الذاتية، وإكساب الخبرة من خلال مشاركة الطلاب في نشاط خدمة منظم، وتلبية احتياجات المجتمع، وتوفير مهارات التفكير الناقد للطلاب المشاركين، والتفاعل المباشر مع عملاء الوكالات المجتمعية، وتطوير المهارات القيادية لدى الطلاب والموظفين معا(Pitre, Patterson & Price ,2017,3-5). كما تأتي

أهمية الشراكة المجتمعية من كونها أحد المحاور الرئيسة للتنمية الاقتصادية والمجتمعية لأي مجتمع؛ إذ تسعى إلى التمكين، وتكوين خبرات مؤهلة داخل المجتمع من خلال التعاون المشترك بين الجامعة والمجتمع في الرؤية والأهداف والمنفعة المتبادلة بينهما.

وتكون الشراكة بين الجامعة والمدرسة من خلال الإشراف المشترك على مشاريع الطلاب بين أعضاء هيئة التدريس والمعلمين، والتأكيد على التعلم المتبادل، وفهم المعرفة القائمة على البحوث بين المشاركين، وتحقيق التطور المهني للمعلمين(Steele,2017,582). وبذلك أصبحت الشراكة المجتمعية اليوم ضرورية لكافة مؤسسات المجتمع، فقد فرضتها التطورات العالمية والتغيرات المجتمعية؛ لذا تولى معظم الجامعات أهمية بالغة لهذه الشراكة، وتعمل على نشر ثقافتها بين منسوبيها خاصة، وبين أفراد المجتمع عامة. وقد تم التأكيد على الأثر الاجتماعي الإيجابي من خلال الشراكات بين جامعة جورجيا الأمريكية ومؤسسات المجتمع على مدار عشر سنوات، وذلك يرجع إلى وجود أهداف محددة وجدول أعمال مشترك، وتواصل مستمر بينهما، وهو ما يمكن تعميمه في مختلف القطاعات(Adams & Garber, 2017,6). وتعمل الشراكات بين الجامعة والمجتمع على الاستجابة لاحتياجات المجتمع الأكثر إلحاحًا؛ لذا لا بد لنجاح الشراكة من وجود رؤية مشتركة بين الطرفين، واتفاق على الأهداف، وتحديد للنتائج المتوقعة والمنفعة المتبادلة، والتواصل الدائم والحوار المستمر، واتخاذ القرارات المشتركة لتحسين الشراكة وتطويرها(Bowers, 2017,37).

وتؤكد الاتجاهات العالمية المعاصرة على الآثار الإيجابية للشراكة بين الجامعة والمجتمع، وأنها تعمل على تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطلاب، والقدرة على تقبل وجهات النظر، ومهارات صنع القرار، واستراتيجيات العمل الجماعي، وزيادة تفاعل الطلاب مع مجتمعاتهم(Tarantino, 2017,103). وتسهم الشراكة في تعليم الطلاب الديمقراطية، وتعزيز العمل بها، وتطبيق المعرفة، ودعم التغيير اللازم داخل مؤسسات المجتمع لتكون أكثر فعالية وديمقراطية(Ostrander, 2004,78). كما تسعى الجامعات إلى إقامة شراكات مجتمعية، من خلال إمداد مؤسسات المجتمع وقطاعاته بموظفين مؤهلين، لتلبية احتياجاتها، وتحقيق منافع متعددة لصالح الجامعات (Hansman,Gauntner,2017,104). وتفيد الشراكة الجامعات في جعلها على تواصل مستمر مع المجتمع؛ وذلك من خلال البحث عن حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع، وتساهم في حل مشكلة تمويل الجامعات، وتزيد من كفاءتها، وتبرز العلماء المبدعين لديها، كما تفيد المؤسسات المجتمعية في إتاحة الفرصة لها لمتابعة البحوث التطبيقية الحديثة، والوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية المستقبلية، والاستفادة من الخبراء الجامعيين، وبالتالي زيادة العوائد المادية لتلك المؤسسات(معايعة،٢٠٠٨، ١٦١). وبالتالي تكون الشراكة قد حققت أهدافها، وعادت بالنفع العام والمصلحة المتبادلة على الطرفين؛ مما يؤدي إلى تحسين وتطوير قدرات وإمكانيات كلٍ منهما،

ويسهم في التقليل من اعتماد المؤسسات المجتمعية على الحلول الجاهزة والخبرات الأجنبية المكلفة. بالإضافة إلى أن إجراء البحوث التطبيقية النابعة من مشكلات المجتمع وقضاياه، تعمل على إكساب الجامعات مصداقية لدى مؤسسات المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ثقتها في الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وتتمثل أهم الفوائد التي تعود على كل من الجامعة والمجتمع في المملكة العربية السعودية من خلال إقامة شراكة مجتمعية بينهما في: الاستفادة من البحوث العلمية المنجزة، والإسهام في تطوير استثمارات صناعية جديدة، وتقديم خبرات ومهارات لمؤسسات المجتمع، وسهولة تسويق المنتجات الجامعية والأبحاث العلمية التطبيقية، والمساهمة في تحقيق الجامعة لموارد مالية إضافية، في مقابل أن تحصل المؤسسات على نتائج الأبحاث والخدمات الجامعية بأقل التكاليف(القحطاني،٢٠٠٥، ١٥١). لذا ينبغي أن تصبح الشراكة بين الجامعات والمجتمع بمثابة ثقافة مجتمعية متأصلة؛ الأمر الذي يفرض على الطرفين تفعيل الشراكة؛ بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وتحقيق التعاون والتفاعل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع؛ حيث سيصبح كل طرف مسئولا عن أداء دوره، ومراقبا لأداء الطرف الآخر؛ مما يضمن جودة العمل وإتقانه.

٢- متطلبات تطبيق الشراكة المجتمعية:

ينبغي توفر مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطبيق الشراكة بين الجامعة والمجتمع وضمان نجاحها، فلا بد من تَعرُّف الجامعة على احتياجات وتوقعات المجتمع المشارك، والتواصل الاجتماعي الدائم، والحوار المجتمعي المستمر، وبناء علاقات تعاونية متينة، والتخطيط المشترك، واستعداد الجامعة لتطوير هياكلها لتكون مناسبة لتحقيق الشراكة (Bender,2008,87). ويلزم لنجاح الشراكة المجتمعية ثقة متبادلة بين الطرفين، ومواجهة التحديات معا، وموافقة برامج الكليات لسوق العمل، وتطويرها باستمرار، والحرص على التواصل المستمر بين الشركاء لتحقيق المصلحة المشتركة(Browning, 2015,28). وينبغي التأكيد على ضرورة تحديد أهداف الشراكة المجتمعية بدقة، والعقبات التي يمكن أن تواجهها، وكيفية التغلب عليها(Sanderson,2016,183). كما ينبغي أن تكون الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع فعالة، وقائمة على أسس قوية، وأن تكون خاضعة لضوابط محددة، وملزمة لكلا الطرفين؛ وذلك حتى تحقق أهدافها(Hudson, 2013, 117). ويمكن إجمال أهم المتطلبات اللازمة لتطبيق الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع فيما يلي:

- قناعة القيادات الجامعية ومسئولي المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج بأهمية الشراكة، والمنفعة المتبادلة التي تعود على الطرفين من جراء الشراكة المجتمعية.
- رؤية مشتركة وتعاون بين الطرفين، واتفاق حول الأهداف والاستراتيجيات، ووجود جدول زمني محدد لتحقيق ذلك؛ لأن الاختلاف على هذه الأساسيات والتعارض فيها يؤدي إلى تعثر الشراكة وعدم إتمامها.
- توفير الجامعة لقاعدة بيانات وشبكة معلومات مشتركة عن احتياجات الأفراد والمؤسسات، ومتطلبات القطاعات ومشكلاتها، والخدمات والأنشطة المختلفة التي يمكن أن تقدمها الجامعة لهم.
- نشر ثقافة الشراكة المجتمعية بين منسوبي الجامعة وأفراد المجتمع من خلال الكتيبات الإرشادية، واللقاءات المفتوحة، والدورات التدريبية، وورش العمل التحفيزية.
- الثقة والاحترام المتبادل، وتقاسم السلطة والمسئولية، ووضع خطة لمواجهة التحديات المتوقعة؛ لأن غياب هذه الأمور هو ما دفع بمؤسسات المجتمع إلى العزوف عن الشراكة مع الجامعات.
- الأخذ بمبدأ الكفاءة في اختيار فريق العمل من الطرفين، والذين لديهم قدرة حقيقية وكفاءة عالية على التعامل مع مشكلات المجتمع وقضاياه، والبعد عن المجاملة في اختيارهم(محمود،٢٠٠٢، ١٧٦).
- التواصل المستمر والاستماع الجيد، وأن تكون هذه الاتصالات مفتوحة بين الطرفين؛ بما يسمح بتبادل المعلومات اللازمة لإنجاح الشراكة(الظفر، داود، خليل،٢٠١٤، ١١٥)، مع مراعاة السرية والخصوصية.
- المرونة وقابلية الخطط والاستراتيجيات للتعديل وفقا للمتغيرات الجديدة، والحرص على تحقيق المنافع والمصالح المتبادلة، وتقديم كل طرف للتسهيلات اللازمة لنجاح الشراكة.
- وجود بنية تحتية مؤهلة بالكوادر البشرية والمتطلبات المادية اللازمة لدعم الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية، والمساهمة في تحقيق أهداف كلا الطرفين.
- المنفعة المتبادلة بين طرفي الشراكة؛ حيث تهدف الشراكة إلى إفادة مؤسسات المجتمع من إمكانيات الجامعة وخبراتها، وحصول الجامعة على موارد مالية تساعدها في الجودة والتطوير.

- الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة عن الشراكات التي تتم بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وتوضيح الفوائد التي تعود على كلا الطرفين من جراء هذه الشراكة؛ وذلك لحث وتشجيع القطاعات الأخرى.
- العمل على تسويق المنتجات الجامعية للمؤسسات الحكومية والأهلية (القحطاني،٢٠٠٨، ٢١)، وذلك من خلال اتباع أساليب الدعاية وطرق الترويج الحديثة، مع المحافظة على المصداقية ومكانة الجامعة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على تقديم خدماتهم للمجتمع، وتقديم الدعم الكافي لهم، وحثهم على المبادرة لعقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة.
- تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب، ومشاركتهم في برامج الشراكة المجتمعية داخل وخارج الجامعة، وربط المقررات الدراسية بقضايا ومشكلات المجتمع المحلي(إسماعيل،٢٠١٣، ٥٣٨٣).
- تحفيز الطلاب على الانخراط في هذه الشراكات المجتمعية، وذلك من خلال تفعيل الحوافز المادية والمعنوية، وربط مشاريع التخرج بتفعيل هذه الشراكة المجتمعية.
- دعم الجامعة وتبنيها للمبادرات التي يقوم بها أفراد المجتمع ومؤسساته في إطار تفعيل الشراكة المجتمعية بينهما، وتقديم العون اللازم لإتمامها، ومدهم بالخبرات والمهارات المطلوبة لنجاحها.

وينبغي التأكيد على ضرورة توفر هذه المتطلبات من قناعة المسئولين، والتعاون المشترك في الرؤى والأهداف، والثقة المتبادلة، والحوار المستمر، وتوافر الكوادر البشرية والمتطلبات المالية، وتشجيع كلٍ من أعضاء هيئة التدريس والطلاب على الانخراط في هذه الشراكة، وغير ذلك منٍ المتطلبات التي تعد لازمة لإبرام اتفاقيات تعاون ناجحة، وعقد شراكات فاعلة بين الجامعة ومؤسسات العمل وقطاعات الإنتاج.

٣- نماذج عالمية للشراكة المجتمعية:

تعد الشراكة المجتمعية أكثر عمقا وإلزاما لكلا الطرفين من خدمة المجتمع، وقد تكون الشراكة غير رسمية، وهو ما يتم بجهود فردية بين بعض أعضاء هيئة التدريس وأفراد من المجتمع المحلي، ولكن معظمها يكون رسميا، وهو ما يكون بعقود شراكة رسمية بين الجامعة وبعض مؤسسات المجتمع في مجالات وظائف الجامعة الثلاث(Coetzee, 2012,509). وتوجد العديد من نماذج الشراكة المجتمعية المعاصرة، مثل تعلم الخدمة المجتمعية، والشراكات التعليمية، وتطوير الاقتصاد المحلي، والبحث المجتمعي، ومبادرات العمل الاجتماعي، والشراكات بين الجامعات وقطاعات

الأعمال (Gauntner, Hansman,2017,107,108). بالإضافة إلى مجال تسويق البحوث العلمية، وتقديم المشورات العلمية والفنية، والبحوث التعاقدية، والمحاضرات التوعوية، وإجراء المشاريع المشترك(Martin, 2011,250).

كما توجد الشراكات عابرة الحدود بين الجامعات، والتي يمكن أن توضح التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي للتعليم العالي العالمي، والعلاقات المتنوعة بين الجامعات العالمية؛ حيث إن هذه الشراكات متنوعة ومعقدة، وتتطور تبعا للسياقات التاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية(Montgomery,2016,70). وقد قامت شراكة مؤسسة هونغ كونغ للتعليم العالي مع مؤسسات مجتمعية صينية، والتي أكدت على ضرورة الحفاظ على الشراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في ظل العدد المتزايد من جامعات الشراكة التي تمتد عبر أنظمة مختلفة، حيث تحقق هذه الجامعات أدوارا متعددة في المجتمع من خلال الشراكة، وتحقق الأهداف المشتركة، وتعطي مزايا عديدة لتعزيز القدرة والابتكار(Postiglione, Yunyun & YCTe,2016,288) . وجاءت صيغة كلية الحرم الجامعي المشارك لتؤكد على تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال إقامة شراكات متعددة بين المجتمعات والجامعات الأمريكية، وتطوير قدرت أعضاء هيئة التدريس، ودعم الذين يريدون الحصول على الترقيات، والعمل على خدمة المجتمع وتنمية البيئة، والتوسع في المنح الدراسية المجتمعية (Seifer and Others,2016,16).

وقد حدث تحول في الشراكات بين الجامعات والمناطق التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية لتكون فعالة بدلا أن تكون صورية، فاعتمدت الشراكات على تحديد الأهداف المنشودة، والمنافع المرجوة من هذه الشراكات؛ الأمر الذي أظهر دور الجامعات في خدمة المجتمع، وأكسب البحوث الميدانية المشتركة ثقة كبيرة، وأن لديها القدرة على توفير نتائج دقيقة، وتعمل على تلبية احتياجات المناطق التعليمية (Ralston and Others,2016,59). وفي جامعة جورجيا الأمريكية قامت الشراكة على انخراط الطلاب الجامعيين في مهام الخدمة العامة، والتواصل مع مؤسسات المجتمع، وقد اكتسب المشاركون فهما أعمق للخدمة الجامعية العامة وتنمية دوافعهم نحوها، وتطوير المهارات اللازمة للانخراط في العمل، وتطوير قدراتهم وكفاءاتهم، وأساليب التواصل في مهنهم الأكاديمية(Matthews, 2012,165). وطرحت دراسة ماكثري (McCarthy, 2016, 106) نموذجا للشراكة بين الجامعة والمجتمع، يقوم على أساس حشد مجموعة من الطلاب من جميع المستويات والتخصصات للعمل مع شركاء خارج الحرم الجامعي، ويتم تواصلهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقد عززت هذه الشراكات الابتكار لدى المنظمات، وتم إنشاء موقع إلكتروني للدعاية والإعلانات، واستفادت الجامعة في كيفية عقد شراكات ناجحة مع منظمات المجتمع ومؤسساته، ومساعدتها في

حل مشكلاتها، وأن الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام الاجتماعية هو إحدى الطرق التي تحقق بها هذه المؤسسات أهدافها، مع ضرورة المراجعة الشاملة لهذه الشراكات.

وتمثلت أكثر نماذج الشراكة العالمية فيما اطلع عليه الباحث في الشراكات التعليمية بين الجامعات والمدارس، فقد قامت سلسلة من مشاريع الشراكة بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة تورنتو(Toronto) الكندية ومعلمي المدارس الابتدائية في مقاطعة أونتاريو(Ontario) بكندا في عام٢٠٠٢م بتشغيل في التعليم، وكانت نتائج الشراكة إيجابية، فقد تعزز الالتزام بمبادئ البرنامج، واستفاد المشاركون من خلال تعميق الفهم حول بعض القضايا التعليمية وتحسين الممارسة (Rolheiser and Others,2012, 14). وقامت شراكة أخرى بتصميم وتنفيذ برنامج الابتكار التربوي بشكل تعاوني في سياق شراكة بين الجامعة والمدرسة بإحدى الويات الأمريكية؛ بهدف إتاحة الفرصة للمعلمين الأساسيين قبل الخدمة لتطوير معارفهم وخبراتهم، وإشراك الطلاب في تجربة تعليمية جذابة وذات مغزى مع التركيز على التواصل الاجتماعي، وقد حققت الشراكة بين الجامعة والمدرسة أهدافها الموضوعة سلفا(Kiborm& Presscot,2017,18) . كما قامت شراكة بين جامعة ميامي(Miami) في ولاية فلوريدا الأمريكية وبعض المدارس العامة؛ حيث يعمل طلاب الدراسات العليا مع معلمي العلوم بالمدارس الابتدائية من خلال استخدام الاستفسار عبر تطبيق الرسائل القصية، والاشتراك في الأنشطة العملية؛ وذلك بهدف تحسين التواصل والتعليم، وتنمية مهارات طلاب الدراسات العليا، وتعزيز التطوير المهني لمعلمي المدارس، وتنمية حب الاستكشاف العلمي لدى الطلاب، وعملت هذه الشراكة على جعل تجربة تعليم العلوم مثيرة للاهتمام من خلال تعاون طلاب الدراسات العليا والمعلمين، وتم تداول هذه الخبرة عالميا، والاستفادة من هذا النموذج في جنوب أفريقيا(Villiers, Plantan & Gaines, 2016,239).

ويوجد نموذج شراكة بين جامعة وسط الأطلسي واثنتين من المدارس الثانوية الخاصة لتعلم الخدمة العامة، وأكد هذا النموذج على ضرورة وضوح المسؤوليات والأدوار والأهداف واتساقها بين طرفي الشراكة، والتي تعد أمورا حاسمة في نجاحها وفعاليتها، وعملت هذه الشراكة على بناء علاقات وطيدة بين الجامعات والمدارس، وكان لدى الطرفين رغبة في إقامة شراكات معا، وينبغي تعميم الشراكة في مجالات متعددة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع؛ مما يسهم في معالجة القضايا المختلفة(Bialka & Havlik, 2016,220). كما قامت شراكة تعليمية لمدة عام بين جامعة وخمس عشرة منظمة من المدارس والمعارض الفنية والمستشفيات والمنظمات الإنسانية وبعض الشركات في مدينة ساو باولو(S□o Paulo) بالبرازيل، وهي عبارة عن توفير فرص التعليم، وإتاحتها للأفراد في المجتمعات الفقيرة، وقد ساهمت هذه التجربة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمؤسسات المتنوعة، وتطوير

مهارات المشاركين، وتعزيز استخدام تقنيات التعليم، وتمكين المشاركين من المهارات المختلفة(Doamaral & Frazao,2016,391).

كما توجد تجربة لإنشاء برنامج إتمام المدرسة في إيرلندا من عام ٢٠٠٢م إلى عام ٢٠١٦م، والذي اعتمد على جهد حقيقي في الشراكة بين المدارس والآباء والوكالات ذات الصلة من خلال الإدارة المحلية واللجان المشتركة بينهم؛ بهدف دعم الطلاب الذين يأتون من خلفيات مختلفة، ودعم استمرارهم في التعليم الحكومي، وتحسين جودة المشاركة والتحصيل العلمي، وتقديم الدعم الإيجابي للطلاب في مراحل التعليم المختلفة، ومواجهة الحرمان التربوي، ودراسة العوامل الثقافية التي تؤدي إلى ترك المدرسة، وذلك من خلال برامج التوجيه والإرشاد، والتدخلات العلاجية، والبرامج التعويضية,Kenna &Simmie) (2016. وأوضحت دراسة جي وجونج Ju & (Jang,2017, 116) فعالية توفير التعليم البيئي من خلال الشراكة بين الجامعات وبعض الشراكات بكوريا الشمالية على مدار ثلاث سنوات، وأثبتت رضا الطلاب المشاركين، وزيادة اهتمامهم بالبيئة بصورة كبيرة، وزيادة التثقيف البيئي المجتمعي الفعال، والتشجيع على التعليم البيئي في المدارس، وتطور الشراكة بين الجامعة وهذه الشركات في مجالات أخرى. الأمر الذي يؤكد أن لمؤسسات المجتمع دورا كبيرا في تطوير وتفعيل هذه الشراكة، وتسهم في إنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية لإشباع الحاجات وحل المشكلات، وتحقيق التعاون والتكامل بين وحدات المجتمع المختلفة، ونشر ثقافة العمل الخدمي بين الطلاب(الظفر، داود، خليل،٢٠١٤، ١١٠، ١١١).

وتعود الشراكة البحثية بالفائدة على كل من الجامعة والمدارس كما ثبت ذلك في برنامج تأهيل المعلم في جامعة ميتشيغان(Michigan) الأمريكية بالتعاون مع المدارس الابتدائية والمتوسطة المحيطة (Reischl, hasnabis & karr,2017,48). وجاءت الشراكة البحثية بين الجامعات والمدارس الأمريكية من خلال باحثين من خمس جامعات، وثلاثة من قادة المناهج في المنطقة التعليمية، وعدد من المعلمين من مدارس مختلفة؛ بهدف إكساب المعلمين المعايير الأكاديمية، وإعدادهم لتنفيذ هذه المعايير، والمساهمة في التنمية المهنية للطلاب المعلمين، ومساعدة الطلاب لتحقيق أهداف تعليمية جديدة في الممارسة العملية(Johnson, 2016,169). وأقامت وزارة الصحة في مدينة نيويورك شراكة بحثية مع أكبر شركة كبيرة بالتعاون مع جامعة نيويورك، لتقديم المساعدة التقنية، ودعم تطوير وتنفيذ بيئة خالية من التبغ على نطاق المنطقة، وهي مبادرة لدعم تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض عبر النظام الجامعي، وأسفرت الشراكة عن النجاح في توفير هذه البيئة، وكان للإعلام ودعم الإدارات الصحية الأخرى دور كبير في جعل جامعات مدينة نيويورك خالية من التبغ، وامتد ذلك إلى المطاعم وأماكن العمل الأخرى على الصعيد الوطني ,Bresnahan and Others,2015) 343. وسعت دراسة زيركويرا (Zerquera 2016) إلى تقديم نموذج لكيفية إيصال

الجامعات الأمريكية جميع البرامج التعليمية إلى المناطق النائية، وإجراء البحوث الميدانية المشتركة بين الجامعات والمجتمع، وتناولت الشراكات البحثية القائمة بين الجامعات القديمة والحديثة، وقامت بتحليل الشراكة بين جامعتي وسط فلوريدا وبوتسوانا الأمريكيتين، وأكدت على الآثار الإيجابية على كلتا الجامعتين من هذه الشراكة. وقامت شراكة بين الجامعات الأفريقية في مجال برامج الدراسات العليا؛ وذلك بهدف تبادل الخبرات، ومنعا لتفادي تكرار الدراسات والبحوث، والتركيز على الأبحاث الميدانية النابعة من المجتمع، وتصميم البرامج الموجهة لحل المشكلات التي تواجه المدارس، ومعالجة الفجوة بين النظرية والممارسة العملية، وإنشاء دكتوراه لتحديد احتياجات الأفراد من خلال الشراكة بين الجامعة والمجتمع، كفرصة لبناء شراكة تعاونية بين الباحثين النظريين والتطبيقيين، وتقديم المساهمة للمدارس والمجتمعات، واستحداث برامج تعليمية جديدة، وتحسين المناهج، وتغيير السياسات التعليمية Mundia, (2017,172).

وعقدت الشبكة الإقليمية لمديري العقود في عام٢٠١٣م شراكات في مجال الصحة والبحوث الطبية الحيوية مع خمس جامعات في ولاية كاليفورنيا الأمريكية؛ وذلك بهدف: زيادة التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصحية بالمجتمع، وتنفيذ أفضل الممارسات للحفاظ على ميزة تنافسية في مجال البحوث الطبية الحيوية، وتعد هذه الاتفاقيات استراتيجية فعالة وناجحة، وتختصر كثيرا من الوقت والجهد، وتعمل على زيادة التبعيات داخل المنظمات بعد عقد الشراكات، وتجمع بين أصحاب المصلحة من مسئولي القطاع الصحي وباحثي جامعة كاليفورنيا(Tran and Others,2017,12). وجاء في إطار الشراكة المجتمعية ما قامت بها كلية جون وود المجتمعية بولاية إلينوي الأمريكية مع المؤسسات الزراعية من تقديم برامج زراعية مشتركة، في ستة مجالات، وهي: توفير الدورات الزراعية المطلوبة، وتحديد مدربين لهذه الدورات، وعمل مسح لورش العمل التي أجريت، والتعاقد مع مدارس المنطقة لتوفير دورات لها، وبناء المؤسسات الزراعية مختبرات يتم مشاركتها مع جامعة إلينوي(Illinois)، والمشاركة مع كليات المجتمع الأخرى ومزرعة إلينوي لتعيين الخريجين في الوظائف المتاحة، كما أقامت كليات المجتمع بجامعة شيكاغو شراكة مع وزارة التجارة بولاية إلينوي الأمريكية؛ لإعداد كادر من الممرضات المعتمدات على مستوى عال من الكفاءة والتخصص، من خلال برنامج التمريض العملي، وجاءت هذه الشراكة كمبادرة لتطوير القوى العاملة؛ حيث قدمت عشر كليات مجتمع دورات تدريبية لتطوير المهارات المطلوبة، وتوفير التدريب اللازم للإعداد لشغل الوظائف والمنافسة في سوق العمل (Office of community college research and leadership, 2010,2).

وبعد استعراض هذه النماذج العالمية من الشراكة المجتمعية في جامعات الدول المتقدمة وخاصة الأمريكية؛ فإن الجامعات العربية وخاصة السعودية في أمس الحاجة إلى الاستفادة من هذه النماذج الرائدة وغيرها لتفعيل الشراكة بينها وبين مؤسساتها المجتمعية، من حيث إنشاء مراكز مشتركة للبحث العلمي والتطوير المجتمعي بالجامعات والمؤسسات، وعمل جامعات بحثية متطورة تأخذ بأحدث أساليب البحث، وتكون موضوعاتها نابعة من مجتمعاتها، وتخصيص مكاتب استشارية من ذوي الخبرة والكفاءة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وخبراء المجتمع المحلي لتقديم الاستشارات العلمية والفنية، ويكون بعضها بالجامعات والأخرى بمقار المؤسسات المجتمعية، بالإضافة إلى الشراكة التعليمية بين الجامعات والمدارس، والتي تعددت وتكررت في النماذج العالمية، وكذلك في مجالي التأهيل والتدريب للراغبين من أفراد المجتمع ومؤسساته، ويأتي مجال الخدمة العامة ليشمل كل ما يمكن التعاون فيه بين الجامعة ومجتمعها المحلي؛ وذلك حتى تؤدي الجامعات دورها في تحقيق التنمية الشاملة من خلال شراكة فاعلة بينها وبين المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج، وتكون في صورة عقود ملزمة لكلا الطرفين.

٤- معوقات الشراكة المجتمعية:

تتعدد التحديات والإشكاليات التي تواجه كلا من الجامعات والمؤسسات المجتمعية في سبيل تحقيق شراكة حقيقية بينهما؛ حيث إنها تتطلب التعامل مع مختلف الفئات والمنظمات، والتعامل مع النظرة السلبية لكثير من أفراد المجتمع تجاه الجامعة(Karnieli, Miller and Others,2008, 284). ويمكن حصر أهم المعوقات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع فيما يلي:

- ضيق نظرة كثير من أفراد المجتمع ومؤسساته إلى الجامعة؛ حيث ينظرون إليها على أنها مؤسسة تعليمية فقط، ولا يرون أنها مؤهلة لتقديم خدماتها خارج أسوارها. ووجود تصورات سلبية لدى قيادات هذه المؤسسات عن الجامعة، وأنها منغلقة على نفسها، ولا يمكن الاعتماد عليها(غانم،٢٠١٥، ١٥٢).
- ضعف قنوات الاتصال بين القيادة السياسية في المجتمع والقيادة الإدارية في الجامعة؛ مما يجعل كلا الطرفين شبه معزول عن الآخر، ويحول دون تحقيق شراكة حقيقية بينهما.
- شكلية علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع، والتي تتمثل في تنظيم وتنفيذ بعض البرامج التأهيلية، والدورات التدريبية، وذلك كما هو الحال في عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر محل الدراسة الحالية.

- إعطاء وظيفة التعليم الأهمية الكبرى على حساب وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع؛ الأمر الذي يقلل من أهمية هاتين الوظيفتين في نظر أفراد المجتمع ومؤسساته.
- جمود اللوائح والقوانين التي تحكم وتنظم علاقة الجامعة بالمجتمع؛ مما يجعل الشراكة تتم بصفة فردية واجتهادات شخصية من بعض أعضاء هيئة التدريس بعيدا عن البيروقراطية(محمود،٢٠٠٢، ٢٠١).
- قلة الدراية الكافية من جانب الجامعة بمشكلات المجتمع ومتطلباته، والاستجابة البطيئة لاحتياجاته؛ مما يجعل هذه المؤسسات لا تعتمد كثيرا على الجامعة في حل مشكلاتها، وتلبية احتياجاتها.
- ضعف الاستفادة من خبرات الشركاء المجتمعيين ومعارفهم، وعدم إعطاء التسهيلات المناسبة للمشاريع الإبداعية، وتوظيفها لصالح المجتمع(المعماري، عبدالعزيز،٢٠١٤، ٤٣٦).
- ضعف الثقة الموجودة لدى طرفي الشراكة (الجامعات، المؤسسات المجتمعية)؛ وذلك لوجود شكوك لدى كل منهما بشأن عقد شراكات حقيقية بينهما.
- التغييرات المستمرة والتطورات المتلاحقة لبعض مؤسسات العمل والإنتاج؛ مما قد يفوق قدرات الجامعة المحلية في التعامل معها؛ الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات مضطرة إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية.
- قلة الاعتماد على الخبرات الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس في مجال خدمة المجتمع، وذلك عند توظيفهم أو تقويمهم أو ترقيتهم لدرجات أعلى، مع تركيز إنتاجهم على البحوث النظرية دون التطبيقية.
- ضعف الحوافز والمكافآت(المادية والمعنوية) التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس مقابل الشراكة مع مؤسسات المجتمع وقطاعاته؛ الأمر الذي يخلق لديهم حالة من العزوف عن تلك الشراكة.
- صعوبة مشاركة كثير من أعضاء هيئة التدريس في مجال تقديم الخدمات المجتمعية؛ وذلك نتيجة لزيادة أعبائهم التدريسية والإشرافية والإدارية، وانشغالهم بأبحاثهم الخاصة.
- قلة الموارد المالية التي تخصصها مؤسسات المجتمع وقطاعاته لدعم عمليتي البحث والتطوير.

- قلة وجود إدارات متخصصة في تنظيم وتسويق وإدارة الأبحاث الميدانية، والدراسات التطبيقية، والاستشارات العلمية(القحطاني،٢٠٠٨، ٣٥)؛ مما ينتج عنه ضعف الدعاية والإعلان عن الخدمات الجامعية.
- استعانة مؤسسات المجتمع وقطاعاته بخبرات أجنبية جاهزة أو بخبراء ومستشارين يعملون لديها لمواجهة تحدياتها وحل مشكلاتها، وتفضيلهم على الخبرات التي يمكن أن توفرها الجامعات السعودية لها.
- عدم وجود رؤية واضحة وآليات محددة وبرامج زمنية مجدولة لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمجتمع.
- رغبة بعض المؤسسات في المحافظة على خصوصيتها، والتزام السرية في معلوماتها، وعدم الرغبة في كشفها أمام الجامعات من خلال الشراكة بينهما(درادكة ومعايعة،٢٠١٤، ١٠٣).

ولا شك أن هذه المعوقات وغيرها تحول دون عقد شراكات فعالة بين الجامعة والمجتمع، أو تكون شراكات صورية ضعيفة، كما أنها تحد من تحقيقها لأهدافها، وتقلل من عوائدها على الطرفين؛ لذا ينبغي العمل على مواجهة هذه المعوقات، والبحث عن أساليب متعددة وأنشطة متنوعة لتفعيل الشراكة المجتمعية من خلال عمادات خدمة المجتمع، وهو ما سوف يتناوله الباحث بالرؤية المقترحة في العنصر التالي.

الرؤية المقترحة لدور عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تفعيل الشراكة المجتمعية:

سيتم تناول الرؤية المقترحة من خلال العناصر التالية:

أولا: أهداف الرؤية: تتمثل أهداف الرؤية المقترحة فيما يلي:

- إظهار وظيفة خدمة المجتمع، وتبوأها المكانة اللائقة بها بين وظائف الجامعة الثلاث، بدلا من سيطرة الوظيفتين الأخريين عليها، ومجيئها في مرتبة متأخرة عنهما.
- توضيح الأهمية والمنافع المرجوة من وجود شراكة حقيقية ملزمة بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع، والتي تعود على كلا الطرفين.
- بيان الخدمات والأنشطة التي يمكن أن تؤديها الجامعات السعودية لمؤسسات المجتمع وقطاعات العمل والإنتاج، ومجالات الشراكة المتعددة التي يمكن أن تقوم بينهما.
- لفت نظر مسئولي عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية إلى الأدوار الجديدة التي ينبغي أن تقوم بها العمادات تجاه مجتمعاتها المحيطة.

- توجيه انتباه مؤسسات المجتمع السعودي وقطاعاته المختلفة إلى ضرورة الثقة بقدرة هذه العمادات كبيوت خبرة تستطيع أن تساهم في حل مشكلاتهم المتنوعة، وتلبي احتياجاتهم المتعددة.

ثانيا: منطلقات الرؤية: تنطلق الرؤية من عدة منطلقات، وهي:

- أهمية الشراكة المجتمعية، والفوائد التي يمكن أن تعود على كلٍ من الجامعة والمجتمع من تطبيقها.
- الاتجاهات العالمية المعاصرة وأدبيات البحث التربوي الحديث التي تؤكد على ضرورة الشراكة المجتمعية.
- النماذج العالمية الرائدة في مجال الشراكة المجتمعية التي تفيد في تكوين رؤية مقترحة لتفعيل الشراكة.
- امتلاك الجامعات السعودية لكوادر وكفاءات بشرية كثيرة، وإمكانات وقدرات مادية كبيرة.
- حاجة المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج السعودية إلى الشراكة مع الجامعات.

ثالثا: متطلبات الرؤية: يلزم لتطبيق هذه الرؤية ما يلي:

- نشر ثقافة الشراكة المجتمعية بين منسوبي الجامعة وأفراد المجتمع في أساليب الإعلام التقليدية والحديثة.
- قناعة القائمين على التعليم السعودي عامة، والمسئولين عن العمادات خاصة بأهمية الشراكة المجتمعية.
- قناعة مسئولي مؤسسات المجتمع، وقادة العمل والإنتاج بجدوى شراكاتهم مع الجامعات السعودية.
- التغيير في رؤية العمادات ورسالتها، والتحديث في أهدافها بما يتناسب مع تطبيق أسلوب الشراكة.
- توفير الكفاءات البشرية من جانب الجامعات والإمكانات المادية من جانب المؤسسات المجتمعية.
- وجود رؤى مشتركة، وخطط دقيقة، وأهداف محددة، وجداول زمنية، وشروط ملزمة لنجاح الشراكة، وتحقيق الأهداف المشتركة.

- توفير قاعدة بيانات عن احتياجات الأفراد والمؤسسات، والخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعة لهم.

رابعا: محاور الرؤية: تتمثل محاور الرؤية المقترحة فيما يلي:

١- التوعية والتثقيف بأهمية الشراكة المجتمعية:

تمثل التوعية بضرورة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وبالفوائد التي تعود على الطرفين من تطبيقها أهمية كبيرة لنجاحها، وينبغي أن تتم هذه التوعية وذاك التثقيف من جانب كل من العمادات والمؤسسات المجتمعية، ويكون ذلك بأساليب ووسائل عديدة، يتمثلً أهمها فيما يلي:

- استحداث إدارة بعمادات خدمة المجتمع للتعاون والتنسيق بينها وبين مؤسسات المجتمع وقطاعاته، وتكثيف جهودها في التواصل المستمر والحوار الدائم، وتوطيد العلاقات مع هذه المؤسسات والقطاعات.
- أن تعمل العمادات على نشر فلسفة الشراكة المجتمعية في الوسائل الإعلامية المتاحة بالجامعات(المواقع الرسمية للجامعات والعمادات والكليات، مواقع التواصل الاجتماعي، الكتيبات، النشرات، الملصقات ...).
- عقد الدورات التدريبية وورش العمل المختلفة التي تتناول موضوع الشراكة المجتمعية من زوايا مختلفة.
- تنظيم العمادات للندوات المتخصصة والمؤتمرات العملية حول أساليب ومتطلبات وعقبات تطبيق الشراكة، ودعوة مسئولي مؤسسات المجتمع وقيادات قطاعات العمل والإنتاج للمشاركة فيها.
- نشر فلسفة الشراكة المجتمعية في الوسائل الإعلامية المتاحة بالمجتمع(الإذاعات الحكومية والخاصة، القنوات الرسمية والخاصة، الصحافة الحكومية والخاصة، مواقع المؤسسات المجتمعية، المنتديات العامة).
- تغيير الإدارة الجامعية لأفكارها القديمة المتعلقة بوظيفة الجامعة تجاه المجتمع، والأخذ بصيغة(الجامعة المشاركة)، وإضافة أدوار جديدة للجامعات السعودية تساعدها على تطبيق هذه الصيغة بفعالية.
- ضرورة تغيير قادة المجتمع ومسئولي المؤسسات ورجال الأعمال وأرباب الشركات في المجتمع السعودي لقناعاتها القديمة تجاه الجامعة، ونظرتهم لها كمكان لإعداد القوي العاملة والكوادر البشرية فقط، إلى نظرة جديدة ترى أن الجامعات قادرة على تحقيق التنمية الشاملة من خلال شراكات ملزمة مع مؤسسات المجتمع.

- إصدار مجلة علمية دورية(ربع سنوية) باسم(الشراكة المجتمعية)، على أن يشترك في تنظيمها ويتعاون في إصدارها كل من الجامعات ومؤسسات المجتمع السعودي، وتُعنَى بكل ما يخص الشراكة المجتمعية.
- أن تضم مجالس الجامعات والكليات والأقسام ممثلين عن المؤسسات المجتمعية المختلفة، كما تضم مجالس إدارة هذه المؤسسات أعضاء هيئة التدريس من الجامعات لزيادة التعاون والتنسيق بينهما.
- وضع رؤى مشتركة وخطط مدروسة وبرامج واضحة وجداول زمنية محددة للشراكة المجتمعية على مدار ثلاث أو خمسة أعوام بالتعاون بين خبراء كل عمادة ومسئولي مؤسسات الإنتاج وقادة قطاعات الأعمال.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب المتميزين بحوافز مادية ومعنوية؛ للانخراط في شراكة حقيقية مع المؤسسات المجتمعية، كلٌ منهم في مجاله وتخصصه.
- تشجيع مسئولي المؤسسات والقطاعات الخدمية والإنتاجية ورجال الأعمال على الاشتراك في الشراكة مع الجامعات، وذلك من خلال تنظيم العمادات لورش عمل ولقاءات وندوات تجمعهم مع أعضاء هيئة التدريس.
- إظهار الفوائد المختلفة والعوائد المشتركة والمصلحة المتبادلة التي تعود على كلٍ من الجامعات والمؤسسات من تطبيق الشراكة المجتمعية وتفعيلها، ويتم تنفيذ ذلكً من جانب العمادات والمؤسسات.
- إنشاء إدارة في كل عمادة متخصصة في تسويق البحوث والخدمات الجامعية للمؤسسات المجتمعية بأساليب التسويق الحديثة، مع مراعاة المصداقية والحفاظ على مكانة الجامعة.

٢- الشراكة التعليمية:

تتعدد الشراكات التعليمية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وبخاصة المدارس في الدول المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص؛ وذلك بهدف زيادة المعارف، ورفع القدرات، وتنمية الخبرات. ويمكن أن تتم هذه الشراكات التعليمية من خلال ما يلي:

- دعوة خبراء المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج إلى الجامعات لإبداء آرائهم حول المناهج الدراسية والبرامج التعليمية، ومدى مناسبتها لسوق العمل، ووفائها بمتطلبات الوظائف الجديدة.

- مشاركة هؤلاء الخبراء في تدريس أجزاء من بعض المقررات الدراسية لطلاب الجامعة في بعض البرامج؛ وذلك بهدف اطلاع الطلاب على الواقع العملي، وآخر المستجدات في التخصصات المختلفة.
- الشراكة بين الجامعات والمناطق التعليمية السعودية في تدريس أجزاء من بعض المقررات الدراسية لطلاب الثانوية بالتعاون مع معلمي هذه المقررات؛ بهدف زيادة معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم.
- الشراكة بين كليات التربية(أقسام علم النفس والتربية الخاصة والمناهج وطرق التدريس) وبعض الإدارات التعليمية السعودية في وضع برامج إثرائية وعلاجية لطلاب المراحل التعليمية المختلفة.
- عمل شراكات تعليمية بين الجامعات ومراحل التعليم قبل الجامعي عن طريق إنشاء مدارس أو مراكز تعمل على اكتشاف مواهب الطلاب النابغين، وإعدادهم وصقل مواهبهم، وتأهيلهم ليكونوا علماء المستقبل.
- تقديم برامج تعليمية للعاملين بالتعاون مع مؤسسات العمل وقطاعات العمل والإنتاج بالمجتمع السعودي؛ لزيادة معارفهم الوظيفية، ورفع كفاءتهم، ووقوفهم على كل جديد في مجالاتهم المهنية المختلفة.
- التوسع في الدراسات المسائية، والتي تتيح فرصاً جديدة للراغبين ممن لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الجامعي، ويكون ذلك بالتعاون مع المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج التي يعمل بها هؤلاء.
- التوسع في التعليم المستمر الذي يلبي حاجات الأفراد سواء الذين لم يأخذوا حظهم من التعليم، أو يريدون الاستزادة من العلم والثقافة، أو يرغبون في استبدال وظائفهم بمهن أخرى(عبدالحسيب،٢٠٠٦، ١٦٨).
- استفادة الجامعات من المرافق والمختبرات والمعامل المركزية والمراكز العلمية الموجودة في المجتمع؛ حيث يوجد لدى بعض الشركات هذه الإمكانات التي يمكن للجامعات الاستفادة منها في تعليم الطلاب.

٣- التأهيل والتدريب:

يعد كلٌ من التأهيل والتدريب مهما وضروريا، وخاصة في هذا العصر الذي يتسم بالمتغيرات المتلاحقة، والتطورات المتسارعة، وفي ظل التغيرات الدائمة في سوق العمل، والمهارات الجديدة اللازمة لشغل الوظائف؛ بهدف رفع مستوى العاملين أو المقبلين على العمل، ويتم ذلك من خلال فتح قنوات الاتصال بين العمادات والمؤسسات المجتمعية. ويمكن إجمال جوانب الشراكة بمجالي التدريب والتأهيل فيما يلي:

- استحداث إدارة بكل عمادة، تكون وظيفتها الأساسية حصر الاحتياجات التدريبية اللازمة لمختلف فئات المجتمع ومؤسساته، وجميع قطاعات العمل والإنتاج، وتقديمها لإدارة التأهيل والتدريب.
- الأخذ بالإشراف المشترك بين الجامعات والمؤسسات في تدريب الطلاب أثناء إعدادهم في تخصصاتهم المختلفة؛ بحيث يجمع الطالب بين الأسس النظرية والمهارات العملية لتخصصه.
- أن يكون التدريب في المواقع الفعلية التي سيعمل بها الطلاب بعد تخرجهم، ويكون ذلك في جميع التخصصات النظرية والعملية على غرار ما يتم الآن في كليتي الطب والتربية، وكذلك الحال في كل الدورات.
- إتاحة مؤسسات العمل وقطاعات الإنتاج بالمجتمع السعودي قاعاتها ومعاملها ومختبراتها للاستفادة منها في عقد الدورات التدريبية وورش العمل التأهيلية بالشراكة مع عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر.
- عقد دورات تدريبية توعوية في إطار الإرشاد المهني والتوجيه الوظيفي، وتكون للباحثين عن وظائف، والمقبلين على سوق العمل؛ وذلك بهدف اطلاعهم على طبيعة الوظائف والمهن، والمتطلبات اللازمة لشغلها.
- تقديم دورات تدريبية نوعية متخصصة في جميع المجالات الوظيفية، تستهدف اطلاع العاملين على التطورات الجديدة والمستجدات الحديثة، وآخر ما وصل إليه العلم في تخصصاتهم.
- قيام كليات التربية والكليات الأكاديمية المعنية بتخريج المعلمين بعقد شراكات مع المناطق التعليمية، تتضمن إعداد برامج تأهيلية وتنظيم دورات تدريبية لمعلمي المراحل التعليمية المختلفة في الجوانب الأكاديمية والتربوية؛ وذلك بهدف تنميتهم مهنياً، ومسايرتهم للاتجاهات التربوية الحديثة(عبدالحسيب،١٧٧،٢٠٠٦).
- أن يقوم بالدورات التدريبية خبراء متخصصون ومدربون دوليون معتمدون في التخصصات المختلفة من أساتذة الجامعات وخبراء المؤسسات؛ وذلك حتى يخرج المتدربون بأقصى فائدة ممكنة.
- استحداث وحدة تأهيلية بكل عمادة، تتمثل وظيفتها في دراسة متطلبات سوق العمل واحتياجاته الجديدة من الوظائف، وإعادة تأهيل الراغبين في تغيير تخصصاتهم(التحوُّل الوظيفي) لشغل وظائف أخرى.
- الشراكة في مجال تبادل الخبراء بين الجامعات والمؤسسات، والذي يُعمَل به في كثير من الدول المتقدمة؛ حيث نجد أحد قادة قطاعات العمل والإنتاج يعمل خبيرا غير

متفرغ في الجامعات، وأن يعمل أعضاء هيئة التدريس محاضرين ومدربين داخل مؤسسات العمل(القحطاني،٢٠٠٨، ٣٠).

٤- الشراكة البحثية:

أصبحت الثروة البشرية هي الأهم في عمليات التطوير والإنتاج وتحقيق التنمية ، ومن ثم جاء الاهتمام بالبحوث العلمية؛ لأنها أساس كل عملية تطوير وتنمية، عن طريق توظيف نتائج هذه البحوث في الواقع العملي، وذلك من خلال تنظيم العمل بين الجامعات والمؤسسات المختلفة(عبدالحسيب،٢٠٠٦، ١٤٨). ولقد شهد تقييم البحث العلمي تغييرات مهمة في العقد الأول من القرن الحالي؛ حيث تأثر بالدور الاجتماعي للجامعة، وزيادة المسئولية الاجتماعية لها، وتسويق البحوث الجامعية، والعائد المادي من البحث، وقابليته للتطبيق. وقد بدأت دول الاتحاد الأوربي من عام ٢٠٠٠م في تحليل الآثار الاجتماعية للبحوث الأكاديمية في ثلاث جامعات فلندية، والتركيز على قياس التأثير المجتمعي للبحوث (Bornmann, 2013,221). ولا بد من الربط بين البحث العلمي بالجامعات ومراكزها البحثية وبين الواقع العملي بمشكلاته وقضاياه، وهو ما يتحقق من خلال الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات المجتمعية. ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- الحرص على ربط الرسائل العلمية، وأبحاث أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بمشكلات المجتمع وقضاياه، والعمل على حلها، والمساهمة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- مراجعة رسائل الماجستير والدكتوراه المتميزة الممنوحة بالجامعات السعودية، واستخلاص نتائجها ومقترحاتها من قِبَل لجان متخصصة(عبدالحسيب،٢٠٠٦، ٣٦٨)، وخاصة الدراسات التطبيقية؛ بغية إتاحتها لمؤسسات العمل وقطاعات العمل للاستفادة منها في حل مشكلاتهم، وتلبية احتياجاتها.
- الأخذ بصيغة(الإشراف المشترك) في الرسائل الجامعية التطبيقية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وخبراء المؤسسات المجتمعية؛ بحيث يجمع الباحث في الرسالة بين الإفادة العلمية والخبرة العملية.
- تشجيع النشر الجامعي بوسائل وأساليب مختلفة، وطبع مؤلفات أعضاء هيئة التدريس والرسائل الجامعية ذات الصلة بالمجتمع، وإتاحة البحوث العلمية التطبيقية المبتكرة لمؤسسات المجتمع وقطاعاته.

- تشجيع البحوث العلمية والرسائل الجامعية المتميزة، والتي تتناول قضايا مجتمعية ومشكلات واقعية بالتقويم والتطوير؛ وذلك من خلال تقديم الدعم المالي من قبل العمادات أو المؤسسات المجتمعية.
- الأخذ بصيغة(البحوث التعاقدية)، والتي يتم فيها التعاقد بين العمادات وبعض الشركات والمؤسسات لإجراء بحوث علمية لصالحها من جانب أعضاء هيئة التدريس المتميزين بالجامعة مقابل دعم مالي كامل.
- إنشاء صندوق مشترك لتمويل البحث العلمي بالجامعات السعودية، تساهم فيه عمادات خدمة المجتمع والمؤسسات المجتمعية، على أن تركز البحوث المدعومة على معالجة قضايا المجتمع وحل مشكلاته.
- إنشاء مراكز بحثية مشتركة، ويكون مقرها داخل الجامعات كما في جامعة كامبردج بإنجلترا مثلا، أو تكون في مؤسسات العمل وقطاعات الإنتاج كما في جامعة ستانفورد بأمريكا، وتكون مهمتها توظيف البحوث التطبيقية لخدمة المجتمع، ونقل التكنولوجيا لتطوير العمل والإنتاج(السلاطين،٢٠٠٥، ١٩٠).
- وضع خريطة بحثية على مستوى كل عمادة، حيث يتم فيها تحديد أولويات البحث المرتبطة بقضايا المجتمع المحيط واحتياجاته ومتطلباته، وتكوين فرق بحثية متعددة التخصصات مشتركة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومراكز البحوث من مؤسسات المجتمع المختلفة لبحثها ودراستها.
- التوسع في تجربة(الكراسي البحثية)؛ لما لها من أثر إيجابي على الجهة الداعمة، وجدواها في كثير من الاكتشافات العلمية والتطور التقني في أوربا وكندا وأمريكا، كما أنها وسيلة هامة لتمويل البحث العلمي، وتقديم الحلول العلمية، واستقطاب الأساتذة المتميزين(المعموري والموسوي،٢٠١١، ١٢٩).
- التوسع في المؤتمرات العلمية وحلقات البحث وورش العمل، والتي تشترك الجامعات ومؤسسات المجتمع السعودي في إعدادها، وعمل أبحاث مشتركة تتناول مشكلات المجتمع، وقضايا التنمية الشاملة.
- الأخذ بصيغة(المعسكر العلمي)، والتي يقوم فيها فريق من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالعمل لفترة في الشركات والمصانع، ثم تنتهي الفترة بإقامة مشروع بحثي، تستفيد منه المؤسسات المجتمعية(محمد وكمال، ٢٠٠٦، ١١٠). كما أنه يثري البحث العلمي بالجامعة، ويحقق موارد مالية إضافية للعمادات.

- السماح لأعضاء هيئة التدريس بقضاء سنوات التفرغ العلمي في مؤسسات قطاع الأعمال لإنجاز أبحاثهم العلمية، وربطها بحاجات تلك المؤسسات، ومتطلبات المجتمع المحيط بالجامعة(القحطاني،٢٠٠٨، ٣٩).
- التركيز على البحوث التطبيقية ذات الشراكة مع مؤسسات المجتمع، وإعطاؤها قيمة كبيرة في التفضيل عند تعيين أعضاء هيئة التدريس السعوديين أو ترقيتهم للدرجات الأعلى أو التعاقد مع غير السعوديين.
- تعميم أسلوب(مشروع التخرج) الذي يقوم به طلاب السنة النهائية في الكليات العملية على جميع الكليات، بشرط أن يكون مرتبطاً بمشكلات المجتمع المحيط بالجامعة(عبدالحسيب،٢٠٠٦، ٣٦٥).

٥- الاستشارات العلمية:

تعد الجامعات بيوت خبرة لمؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة؛ وذلك بما تمتلكه من كفاءات بشرية وكوادر علمية، وخبرات ومهارات في شتى المجالات، قد يكون من الصعوبة بمكان الحصول عليها في أماكن أخرى. ويمكن الاستفادة من ذلك من خلال الاستشارات العلمية كما يلي:

- إنشاء مراكز استشارية تابعة لعمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر، يقدم أعضاء هيئة التدريس من خلالها الاستشارات العلمية والمشورات الفنية للراغبين من أفراد المجتمع ومؤسساتها.
- إنشاء مكاتب استشارية تابعة للكليات الجامعية السعودية، يقدم أعضاء هيئة التدريس من خلالها الاستشارات العلمية والمشورات الفنية حسب طبيعة الكلية وتخصصات الأساتذة.
- عمل مكاتب استشارية بمقر المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج، ويعمل بها أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة والكفاءة لبعض الوقت؛ وذلك تسهيلا لتقديم الاستشارات العلمية والفنية عن قرب.
- إنشاء حاضنات علمية وتقنية في كل جامعة، بحيث تشمل تخصصات تقنيات المعلومات والاتصالات والإلكترونيات، والصناعات الدوائية والطبية والغذائية، وتقنيات منظومات الري والطاقات المتجددة (المعماري، عبدالعزيز،٢٠١٤، ٤٣٩). وتكون وظيفتها تقديم الدعم والمشورة للشركات والمصانع وخاصة الجديدة.
- تقديم الإرشاد الأكاديمي للطلاب الحاصلين على الثانوية العامة، أو المتعثرين في دراساتهم بالجامعة.

- تقديم الاستشارات التربوية والنفسية من قبل أقسام كليات التربية المتخصصة للمدارس الحكومية والأهلية، والراغبين من أفراد المجتمع.
- تقديم الاستشارات الزراعية من قبل كليات الزراعة والطب البيطري لأصحاب المزارع المختلفة، وتمثل هذه الاستشارات أهمية كبيرة في بعض مناطق المملكة التي تكثر بها هذه المزارع.

٦- الخدمة العامة:

يقصد بالخدمة العامة كل ما يمكن أن يتم بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وقطاعات العمل والإنتاج السعودي من شراكات مجتمعية في المجالات العامة، ولكن تكون بصورة ملزمة لكلا الطرفين، وليس على جهة التطوع. ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- تحديد العمادات لمشكلات واحتياجات المجتمع السعودي بطرق علمية دقيقة، ووضع خططها وبرامجها وخدماتها في ضوئها؛ بهدف الوفاء بهذه الاحتياجات وتلك المتطلبات.
- إنشاء وحدة تسويق بكل عمادة، تكون مهمتها الدعاية والإعلان عن الخدمات الجامعية والبحوث العلمية المتميزة، والترويج والتسويق لها بأساليب حديثة، من خلال المواقع الرسمية والخاصة ومواقع التواصل الاجتماعي، والمنتديات العامة والخاصة للجامعات والمؤسسات.
- إقامة معارض جامعية فصلية وسنوية؛ لعرض منتجات أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتعريف أفراد المجتمع ومؤسساته بها، وبيعها لهم بأسعار رمزية.
- التوسع في المحاضرات التوعوية واللقاءات التثقيفية المفتوحة من قبل خبراء الجامعات السعودية، والتي تتناول موضوعات اجتماعية متعددة، ودعوة أفراد المجتمع ومؤسساته للمشاركة في هذه الفعاليات.
- إتاحة مرافق الجامعات(ملاعب رياضية، صالات مغلقة، مكتبات عامة ومتخصصة، معامل ومختبرات، حدائق ...)، وذلك في الفترات المسائية كمراكز ترفيه وتثقيف(الظفر، داود، خليل،٢٠١٤، ١١٤). ويمكن أن يكون ذلك مقابل عوائد مادية بسيطة.
- إتاحة مرافق المجتمع المختلفة(ملاعب رياضية، صالات مغلقة، مكتبات، معامل ومختبرات...) للجامعات؛ وذلك بهدف الاستفادة منها مقابل رسوم مادية رمزية.

- تشجيع الطلاب على الاتصال بمواقع العمل والإنتاج والمؤسسات الخدمية والتواصل معها؛ وذلك للتدريب أو العمل بها خلال الإجازة الصيفية، وعمل صلات وطيدة بينها وبين الجامعة من خلال هؤلاء الطلاب.
- اشتراك الجامعة في الأيام العالمية والأسابيع العامة من خلال طلابها مع المؤسسات المجتمعية المختلفة بصورة إلزامية وليست تطوعية تفضُليّة.
- التوعية الاجتماعية التي تعمل على تثقيف وتوعية أفراد المجتمع ومؤسساته بالمشكلات البيئية والاجتماعية والتربوية المحيطة بهم، والتغيرات المعاصرة والتحديات العالمية وكيفية مواجهتها والتعامل معها، ويكون ذلك من خلال الندوات واللقاءات المفتوحة والمحاضرات العامة(عبدالحسيب، ٢٠٠٦، ١٨٠).
- قيام كليات الطب والصيدلة بالتعاون مع وزارة الصحة بعمل حملات توعوية وتثقيفية ووقائية لبعض الأمراض المنتشرة في بعض مناطق المملكة، وخاصة في المواسم التي تزداد فيها تلك الأمراض.
- عمل عيادات خارجية ملحقة بكليات الطب وطب الأسنان لإجراء الكشف الطبي على الراغبين من أفراد المجتمع، وكذلك العاملون في المؤسسات والقطاعات المختلفة، ويتم ذلك في صورة عقود بين هذه المؤسسات وبين تلك الكليات.
- مشروع شراكة لتشجير الجامعة والبيئة المحيطة بالتعاون مع المديريات التابعة لوزارة الزراعة بمناطق المملكة، ويقوم بهذا المشروع طلاب كليات الزراعة تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس المتخصصين.
- الشراكة بين كليات الصيدلة والزراعة والطب البيطري وبين وزارة الزراعة السعودية في زراعة النباتات الطبية والعطرية؛ وذلك للاستفادة منها في إنتاج بعض الأدوية العلاجية والمستحضرات التجميلية.
- قيام كليات الهندسة من خلال أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة والمهارة بعمل التصميمات اللازمة للراغبين من أفراد المجتمع ومؤسساته؛ وذلك مقابل مبالغ مالية في إطار التمويل الذاتي.
- استخدام المدن الجامعية خلال الفترة الصيفية، وذلك بالاستفادة من مرافقها المختلفة، أو استخدامها للسكنى أثناء المعسكرات الشبابية والمخيمات الصيفية، على أن تقوم هذه الجهات بصيانة هذه المرافق وتلك المدن.

خامسا: معوقات تطبيق الرؤية: تتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

- ضعف الثقة الموجودة لدى كل من الجامعات السعودية والمؤسسات المجتمعية بشأن عقد شراكات حقيقية بينهما.
- قلة وجود رؤية واضحة وآليات محددة وبرامج زمنية مجدولة لتفعيل الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات المجتمعية.
- شكلية علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع، والتي تتركز في بعض الدبلومات التخصصية، والبرامج التأهيلية، والدورات التدريبية.
- جمود بعض اللوائح والقوانين التي تنظم علاقة الجامعات السعودية بمجتمعاتها، وتركيزها على وظيفتي التعليم والبحث العلمي أكثر من غيرهما.
- ضعف قنوات الاتصال بين قادة المؤسسات المجتمعية ومسئولي الجامعات السعودية، وقلة الخبرة في مجال تسويق الأبحاث والاستشارات العلمية؛ مما ينتج عنه ضعف الدعاية والإعلان عن الخدمات الجامعية، ويحول دون تحقيق شراكة حقيقية بينهما.
- قلة الدراية الكافية من جانب الجامعة بمشكلات المجتمع ومتطلباته؛ مما يجعل هذه المؤسسات لا تعتمد كثيرا على الجامعة في حل مشكلاتها، وتلبية احتياجاتها.
- تفضيل كثير من مؤسسات المجتمع وقطاعاته للخبرات الأجنبية الجاهزة لتلبية احتياجاتها، وتفضيلها على الخبرات التي يمكن أن توفرها الجامعات السعودية لها.
- ضعف الحوافز التي يحصل عليها كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب مقابل الشراكة مع مؤسسات المجتمع؛ الأمر الذي يحول دون وجود شراكات فعالة.

سادسا: مقترحات للتغلب على المعوقات: تتركز أهم هذه المقترحات فيما يلي:

- العمل على قناعة القيادات الجامعية ومسئولي المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج بأهمية الشراكة، والمنفعة المتبادلة التي تعود على الطرفين؛ وذلك من خلال نشر ثقافتها بين منسوبي الجامعة وأفراد المجتمع بأساليب الإعلام التقليدية والحديثة.
- وجود رؤى مشتركة، وخطط دقيقة، وجداول زمنية، واتفاق حول الأهداف والاستراتيجيات، وكيفية تحقيق الأهداف المشتركة.

- توفير قاعدة بيانات يتم تحديثها باستمرار حسب المناطق المختلفة عن احتياجات أفراد المجتمع ومؤسساته، والخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعات السعودية لهم، والتواصل المستمر الفعال بين الجامعات السعودية ومجتمعاتها.
- التغيير في رؤية عمادات خدمة المجتمع ورسالة الجامعات السعودية، والتحديث في أهدافها بما يتناسب مع التطبيق الفعال للشراكة المجتمعية، والمرونة في التطبيق، وقابلية الخطط والاستراتيجيات للتعديل وفقا للمتغيرات الجديدة.
- توفير الكفاءات البشرية من جانب الجامعات والإمكانات المادية من جانب المؤسسات المجتمعية، ووجود بنية تحتية مناسبة لتحقيق شراكة فعالة بين الجامعات السعودية والمؤسسات المجتمعية المختلفة.
- العمل على تسويق المنتجات الجامعية والأبحاث العلمية والاستشارات الفنية للمؤسسات المجتمعية، وذلك من خلال اتباع أساليب الدعاية وطرق الترويج الحديثة، مع ضرورة المحافظة على الأمانة والمصداقية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على تقديم خدماتهم للمجتمع، وتقديم الدعم الكافي لهم، وحثهم على المبادرة لعقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات المجتمع.
- تحفيز الطلاب وخاصة في الكليات العملية على الانخراط في هذه الشراكات المجتمعية، من خلال الحوافز المادية والمعنوية، وربط مشاريع التخرج بتفعيل هذه الشراكة.

المراجـــــع

أولا: المراجع العربية:

١- إبراهيم، مجدي عزيز(٢٠٠٢): المنهج التربوي وتحديات العصر، القاهرة، عـــالم الكتب.

٢- أبو الحديد، فاطمة علي(٢٠١٢): الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، السعودية، مج(٥)، ع(١)، ص ص ١١-٥٩.

٣- الأسعد، عمر وآخرون(٢٠٠٠): الجامعـــات العربيـــة حتـــى عـــام٢٠٠٠ الواقـــع والتصورات، المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية(التعليم الجـــامعي والعالي في الوطن العربي عام٢٠٠٠)، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ١٦-١٨ فبراير.

٤- إسماعيل، صلاح محمد(٢٠١٣): مقياس الشراكة المجتمعية للجامعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، ع(٣٤)، ج(١٥)، ص ص ٥٣٦١-٥٤٣٣.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهـــد التخطـــيط القـــومي(٢٠٠٣): تقريـــر التنميـــة البشرية٢٠٠٣، مصر، القاهرة.

٥- بكري، سعد علي (٢٠٠٥): إطار عمل للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في بناء مجتمع المعرفة، مؤتمر (الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير)، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ص ١٠٩-١٢١.

٦- جبريل، وائل محمد(٢٠١٦): دور جامعة عمر المختار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة جرش للبحـــوث والدراســـات، الأردن، مج(١٧)، ع(١)، ص ص ٥٥١-٥٩٤.

٧- الحباشنة، ماجد أحمد(٢٠٠٩): أثر العلاقة التكاملية بين المؤســـسات الحكوميـــة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في دعم وتأهيل العنصر البشري، ورقة عمل مقدمة للندوة الإقليمية(دور منظمات أصحاب العمل في تضييق الفجوة القائمـــة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل)، القاهرة، ٨-١١ سبتمبر.

٨- الخطيب، أحمد محمود(٢٠٠٢): الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج وانعكاسها على أولويات البحوث الإدارية، المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أبريل، ص ص ٥٨٢-٦١٠.

٩- الخليفة، عبدالعزيز علي(٢٠١٤): صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، السعودية، ع(٤٦)، ص ص ٩٧-١٢٣.

١٠- الخميسي، السيد سلامة(د.ت): دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين النجاحات والإخفاقات وخيارات المستقبل(دراسة حالة لكلية التربية ــ جامعة الملك سعود)، بحث مقدم لكلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

١١- دبور، منى مرشد(٢٠١٢): درجة استخدام استراتيجية التعلم الخدمي في تنمية المهارات القيادية والمشاركة

الوطنية لدى الطلبة في الجامعة الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء.

١٢- درادكة، أمجد محمود، ومعايعة، عادل سالم(٢٠١٤): الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، اليمن، مج(٧)، ع(١)، ص ص ٩٧-١٢٣.

١٣- الرواشدة، علاء زهير عبدالجواد(٢٠١١): دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض متغيرات الشخصية لديهم: جامعة البلقاء التطبيقية نموذجا، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، السعودية، مج(٣)، ع(١)، ص ص١٧٤-٢٢٤.

١٤- السلاطين، علي ناصر(٢٠٠٥): آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة، مج(٨)، ع(١٦)، ص ص ١٧٥-٢٤٥.

١٥- الشاذلي، ناهد عدلي(٢٠٠٥): التعليم العالي وتلبية متطلبات التنمية المستدامة، مجلة التربية والتنمية، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، ع(٣٢)، س(١٣)، مارس.

١٦- الشتري، عبدالعزيز ناصر(٢٠١٤): جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ع(٣٤)، ص ص ١٣-٨٤.

١٧- شرقي، ساجد(٢٠٠٨): دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ع(١٠)، مركز دراسات الكوفة.

١٨- الشريف، راشد بن مسلط، والسحت، مصطفى زكريا(٢٠١٥): تصور مقترح لتطوير عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة تبوك في ضوء مدخل إدارة التميز، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر ع(١٦٢)، ج(٢).

١٩- الشريف، طلال بن عبد الله(٢٠١٦): رؤية استراتيجية لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج(٥)، ع(٢)، ص ص ١٧٤-١٩٥.

٢٠- الشمري، عادل بن عايد(٢٠١٤): تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، المجلة السعودية للتعليم العالي، ع(١٢)، ص ص ٩٧-١٣٢.

٢١- صائغ، عبد الرحمن أحمد، ومتولي، محمد(٢٠٠٥): التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرياض، ١٧-٢١ أبريل.

٢٢- صديق، أسماء أبو بكر(٢٠١٤): جامعة العلوم الصحراوية مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، مجلة دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع(٢٥)، ص ص ١٧٣-٢٤٠.

٢٣- طه، سهام محمد(٢٠١٤): رؤية مستقبلية لوحدة خدمة المجتمع في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، مجلة الطفولة والتربية، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية، مج(٦)،ع(٢٠)، ص ص١٥-٨٠.

٢٤- الظفر، عواطف عبدالعزيز، والداود، هياء عبدالله، وخليل، منال محمد(٢٠١٤): الشراكة المجتمعية وأثرها في تشكيل الهوية المهنية واتخاذ القرار المهني لدى عينة من طلاب جامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مج(٢٤)، ع(٤)، ص ص ٩٣-١٧٢.

٢٥- عامر، طارق عبدالرؤف(٢٠٠٧): تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، رسالة دكتوراه، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر.

٢٦- عبد الحسيب، جمال رجب(٢٠٠٦): تطوير التعليم الجامعي الأزهري في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر.

٢٧- العبيكي، وليد بن إبراهيم، وعبد الحسيب، جمال رجب، والحياصات، خالد محمد(٢٠١٥)، تقويم برنامج دبلوم التربية العام بعنيزة جامعة القصيم من

وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(١٦٤)، ج(٣)، ص ص ١٦٦-٢٢٥.

٢٨- عطية، سحر بهجت(٢٠١٦): دور الشراكة في دعم قدرة الجامعات لخدمة المجتمع: رؤية مستقبلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع(٥٥)، ص ص ٨٣-١٤٣.

٢٩- العيدروس، أغادير سالم(٢٠١٥): متطلبات الاعتماد الأكاديمى لمعيار علاقة المؤسسة التعليمية بالمجتمع في الجامعات السعودية(الواقع والمأمول)، مجلة العلوم التربوية بجامعة طيبة، س(١٠)، ع(٣)، ص ص٣١٣-٣٢٧.

٣٠- غانم، عصام جمال(٢٠١٥): الجامعات المشاركة مجتمعياً المفهوم، والأبعاد، والقيادة : دروس مستفادة من الخبرات الدولية، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، ع(١٦)، ج(٥)، ص ص ١٣٨-١٦٣.

٣١- القحطاني، منصور عوض(٢٠٠٥): تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، الرياض، ص ص ١٤٥-٢٠٣.

٣٢- القحطاني، منصور عوض(٢٠٠٨): آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات، حولية كلية المعلمين بأبها، السعودية، ع(١٣)، ص ص ١٣-٤٢.

٣٣- قنديل، أماني(٢٠٠٨): موسوعة المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.

٣٤- محافظة، سامح محمد(٢٠١١): دور الجامعة الهاشمية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع لكلية العلوم التربوية بجامعة جرش(التربية والمجتمع: الحاضر والمستقبل)، مارس، الأردن، ص ص ٩٠٢-٩٢٢.

٣٥- محمد، محمد عبدالحميد، كمال، حنان البدري(٢٠١٦): خبرات عالمية في آليات تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي التكنولوجي والمجتمع والاستفادة منها في محافظة أسوان، المؤتمر العلمي الثالث(جودة التعليم في ظل الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم)، كلية التربية بأسوان،ص ص ٧٩-١٢٢.

٣٦- محمود، يوسف سيد(٢٠٠٢): أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية، المؤتمر العلمي الرابع(التنمية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين)، كلية التربية بالفيوم، مصر، ص ص ١٦٤-٢٠٩.

٣٧- معايعه، عادل سالم(٢٠٠٨): تجارب دولية حول الشراكة بين الجامعات و قطاعات الانتاج والخدمات، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، يوليو، الأردن، ص ص ١٤-١٩٤.

٣٨- المعمارى، على أحمد، وعبدالعزيز، أحمد(٢٠١٦): نحو شراكة حقيقية بين الجامعة والمجتمع، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس(تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة)، القاهرة، مصر، ص ص ٤٢٣-٤٤٢.

٣٩- المعموري، أحمد سامي، والموسوي، محمد غالي(٢٠١١): الشراكة البحثية بين الجامعة العراقية والشركات، حولية المنتدى، العراق، مج(٤)، ع(٧)، ص ص ١٢٥-١٤٣.

٤٠- المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي(٢٠١٣): تقرير الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء بوزارة التعليم العالي السعودية للعام الجامعي ٢٠١٣/٢٠١٤.

٤١- المملكة العربية السعودية، وازرة التخطيط: خطة التنمية التاسعة(١٤٣١-١٤٣٥هـ)(٢٠١٠-٢٠١٤م).

٤٢- المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي(٢٠١٤): الوظيفة الثالثة للجامعات، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الإدارة العامة للتخطيط، الرياض.

٤٣- وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي(٢٠٠٠): توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع" دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"، الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢٠ – ٢٣مارس.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

44-Adams, Katherine& Garber, Mel(2017). Achieving collective impact: reflections on ten years of the university of Georgia archway partnership. Journal of Higher Education Outreach and Engagement, Vol.(21), No(1), PP. 6–29.

45- Baker, Adria; Matherly, Cheryl & Leite, Vitor(2015). Successful U.S Brazilian research collaborations require key U.S institutional competencies. International Research and Review, Vol.(4),No.(2),PP.14-16.

46- Bender, C. J. (2008). Exploring conceptual models for community engagement at higher education institutions in South Africa. Perspectives in Education, Vol.(26), No.(1), PP. 86–97.

47- Bialka, Christa & Havlik, Stacey(2016). Partners in Learning: Exploring Two Transformative University and High School Service-Learning Partnerships. Journal of Experiential Education 2016, Vol. (39), No.(3), PP. 220–237.

48- Bornmann, Lutz(2013). What is societal impact of research and how can it be assessed? A literature survey. Journal of the American Society for Information Science and Technology, Vol.(64),No.(2), PP.217-233.

49- Bowers, Amanda(2017).University–community partnership models: employing organizational management theories of paradox and strategic contradiction. Journal of Higher Education Outreach and Engagement, Vol.(21), No(2), PP. 37–64.

50- Bresnahan, Marie and Others(2015). Going tobacco-free on 24 New York city university campuses: a public health agency's partnership with a large urban public university system. Journal of American College Health, Vol.(64), No.(4), PP. 343–347.

51- Browning, Bill(2015). Working together and making a difference: Virginia western community college and goodwill industries of the valleys partnership case study report. Aspen Institute, PP.28-35.

52- Cantor, Nancy & Englot, Peter and Higgins, Marilyn(2013): Making the work of anchor institutions stick: Building coalitions and collective expertise. Journal of Higher Education Outreach and Engagement,Vol.17,No.3, PP.17-46.

53- Coetzee, E(2012). Community engagement by higher education institutions– a practical model and guidelines. Africa Education Review, Vol.(9), No.(3), PP.501-517.

54-Davis, M. and Others(2006). Cultivating and maintaining effective action research partnerships: the DePaul and Oxford House Collaborative. Journal of Prevention and Intervention in the Community, Vol.(31), No.(1), PP.2-12.

55-Doamaral, Joao & Frazao Claudlia (2016). The Systemic Impacts of An Educational Project Conducted by One University in Partnership with Fifteen Organizations. Science Education International Vol. 27, Issue 3, 2016, 391-418.

56-Gauntner, Joseph& Hansman, Catherine(2017). Boundary-Spanner Role Conflict in Public Urban Universities. Journal of Higher Education Outreach and Engagement, Vol.(21), No.(1), PP.104-131.

57- Hartman, Eric(2013). No values, no democracy: the essential partisanship of a civic engagement movement. Michigan Journal of Community Service Learning Spring, pp. 58-71.

58- Hikins, J. & Cherwitz, R.(2010).The engaged university: Where rhetorical theory matters. Journal of Applied Communication Research, Vol.(38), No.(2), PP.115-126.

59- Hopsona, Rodney; Millerb, Peter& Lovelace, Temple(2016).University–School–Community Partnership as Vehicle for Leadership, Service, and Change: A Critical Brokerage Perspective. Leadership and Policy in Schools, Vol.(15), No(1), PP. 26–44.

60- Howell, Penny and Others(2017). Enacting a mission for change: a University partnership for young adolescents. Middle Grades Review, Vol.(3), No.(1), PP. 5-10.

61- Hudson, Elizabeth(2013):Educating for community change: higher education's proposed role in community transformation through the federal promise neighborhood policy. Journal of Higher Education Outreach and Engagement, Vol.(17),No.(3), PP.109-138.

62-Johnson, Raymond(2016). Teachers, tasks, and tensions: lessons from a research– practice partnership, Published online. Science and Business Media Dordrecht, Vol.(19), No.(1), PP.169-185.

63-Ju, Eunjeong& Jang, Shinho(2017). How can corporations contribute to the community through environmental education?: focusing on partnerships between corporations and universities in Korea. International Education Studies, Vol,(10), No.(8), PP. 116-127.

64- Karnieli, Miller and Others(2008). Power relations in qualitative research: a developmental view. Qualitative Health Research, Vol.(19), No.(1), PP.279-289.

65-Kenna, Declan &Simmie, Geraldine(2016).From Dialogue to Governance: A Critical Analysis of the School Completion Programmed in the Republic of Ireland 2002 to 2016, Online at: http://www.newb.ie/publications, in 13/4/2018.

66-Kiborm, Kimberley& Presscot, Anne(2017). Engaging primary children and pre-service teachers in a whole school 'Design and Make Day', teaching science, Vol.(63), No.(1),PP. 18-26.

67-Lestyan, Pepi(2002). Extending the possibilities of multicultural Community partnership in urban pub lie school. The urban Review, Vol.(34), No.(1), PP. 7-16.

68-Loredana, Hobeanu(2011).New tendencies in higher education in the knowledge society. Journal of Research in Education Sciences Universities S- Peru, Romania, Vol.(2), No.2(4), PP.11-23.

69-Luter, Gavin(2017). Participant Perceptions of a UACS afterschool Program: extending learning beyond the classroom. School Community Journal, Vol.(27), No.(1), PP.55-82.

70-Luter, D. G; Lester, J. N. & Kronick, R. F. (2013). Remember, It's a Pilot: Exploring the experiences of teachers/staff at a university-assisted community school. School Community Journal, Vol.(23), No.(2), PP.161-184.

71-Lynch, Timothy(2013). Community collaboration through sport bringing schools together. Australian and International Journal of Rural Education, Vol.(23),No.(1),PP.9-22.

72- Martin, Ben(2011). The research excellence framework and the 'impact agenda': Are we creating a Frankenstein monster? Research Evaluation, Vol.(20), No.(3), PP.247-254.

73- Matthews, Paul(2012): Developing and evaluating a student scholars program to engage students with the university's public service and outreach mission. Journal of Higher Education Outreach and Engagement, Vo.16, No.4, PP.165-179.

74-McCarthy, Seán(2016).Designing an engaged swarm: toward a TechNet for multi-class, interdisciplinary collaborations. Community Literacy Journal, Vol.(11), No(1), PP. 106–117.

75-McMillan, Janice; Goodman, Suki & Barbara, Schmid(2014). Illuminating "Transaction Spaces" in Higher Education: University–Community Partnerships and Brokering as "Boundary Work". Journal of Higher Education Outreach and Engagement, Vol.(18), No(3), PP. 41–54.

76-Miettinen, Reijo ; Tuunainen, Juha and Esko, Terhi(2015). Epistemological, Art factual and Interactional– Institutional Foundations of Social Impact of Academic Research. Published online, July, PP.257-277.

77- Montgomery, Catherine(2016). Transnational partnerships in higher education in China: The diversity and complexity of elite strategic alliances. London Review of Education, Vol.(64), No.(4), PP. 70–85.

78- Mundia, Lisho(2017). A glimpse of challenges and benefits associated with collaborative postgraduate programmers in sub-Saharan African Universities. Educational Research and Reviews, Vol.(12), No.(4), PP. 172-167.

79- Obenauf, Kaitlin& Brummet, Quentin(2011).Measuring the impact of the Michigan merit curriculum and promise scholarship: mocker a collaboration in progress. Society for Research on Educational Effectiveness, PP. 10-24.

80- Office of community college research and leadership(2010). A community college and employer partnership, promising practice, PP.2-11.

81-Ostrander, S.(2004). Democracy, civic participation, and the university: a comparative study of civic engagement on five campuses. Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, Vol.(33), PP. 74–93.

82-Pitre, Charisse; Patterson, Penny& Price Paula(2017). Developing civic-minded teacher leaders through service-learning school partnerships. The Professional Educator, Vol.(41), No.(1),PP. 1-18.

83-Postiglione, Gerard; Yunyun, Qin & YCTe, Alice(2016). Hong Kong's Cross-System University Partnerships. Chinese Education & Society, Vol.(49), No.(1), PP.288-303.

84-Powell, Lawrence(2005): Some unexpected ways universities can prime the community economic engine: Asset building for the working poor and the university back office. Journal of Higher Education Outreach and Engagement, Vo.10, No.2, PP.17-31.

85-Rahill, Stephanie ;Norman, Krystal & Tomaschek, Amanda (2017).Mutual Benefits of University Athletes Mentoring Elementary Students: Evaluating a University–School District Partnership. School Community Journal , Vol.(27), No.(1), PP.283-305.

86- Ralston, Nicole and Others(2016). The Partnership Pact: Fulfilling School Districts' Research Needs with University-District Partnerships, AILACTE Journal, Vol.(13), No.(1), PP. 59-75.

87- Reischl, catherine ; khasnabis, Debi& karr, kevin(2017). A partnership between a research university and two schools in its community shows the power of collaboration to address achievement gaps while also preparing future teachers. kappanonline.org, Vol.(98), No.(8), PP.48-53.

88-Rolheiser, Carol and Others(2012).Connecting inquiry and practice: lessons learned from a multi-year professional learning partnership initiative. collected essays on learning and teaching, Vol.(5), No(1), PP. 13-21.

89-Sanderson, Donna(2016). Working together to strengthen the school community: the restructuring of a university– school partnership. School Community Journal , Vol.(26), No.(1),PP. 183-197.

90- Seifer, Sarena and Others(2016): Faculty for the engaged campus: Advancing community-engaged careers in the academy. Journal of Higher Education Outreach and Engagement, Vol.16, No.1, PP.16-34.

91- Shechter, Dorit & Strier, Roni(2015). Visualizing access: knowledge development in university–community partnerships, Published online. Science and Business Media Dordrecht, Vol.(71), No.(1), PP.343-359.

92- Smith, Marilyn& Gonzalez, Evelyn(2011).The first experience of international travel: contributing to global nursing. International Research and Review, Vol.(1), No(1), PP. 75-80.

93-Sri, Mastuti, Ambo, Masse& Ramsiah, Tasruddin (2014). University and Community Partnerships in South Sulawesi, Indonesia Enhancing and community and promoting democratic governance. International Journal of Community Research and Engagement, Vol.(7), PP. 152-169.

94-Steele, Annfrid(2017). An alternative collaborative supervision practice between university-based teachers and school-based teachers. Issues in Educational Research, Vol.(27), No.(3), PP.582-599.

95-Tarantino, Kristen L(2017). Undergraduate Learning Through Engaged Scholarship and University– Community Partnerships. Journal of Higher Education Outreach and Engagement, Vol.(21), No.(2), PP.103-130.

96-Tran, Tam and Others(2017).Collaboration in action: measuring and improving contracting performance in the university of California contracting network. Research Management Review, Vol.(22), No,(1), PP.12-16.

97-Villiers, Rian; Plantan, Tiffany & Gaines, Michael(2016).The incorporation of the USA 'SCIENCE made sensible programmer in south African primary schools: Across – cultural approach to science education. Education as Change, Vol.(20), No(1), PP. 239–258.

98-Whitchurch,Celia(2010).Some implications of 'public/private' space for professional identities in higher education, Springer Science and Business Media, No.(60), PP.627-640, Online at: http://www.newb.ie/publications/scpdocumentation.asp, in 13/4/2018.

99-Whittaker, Jennifer and Others(2017). Planning for food systems: community-university partnerships for food-systems transformation, Vol,(28), No.(1), PP.20-56.

100-Yolcu, Ozgu(2011). Use of news articles and announcements on official websites of universities Turkish Online. Journal of Educational Technology, Vol.10,No.2 PP.10-16.

101-Zerquera, Desiree(2016).Urban-serving research universities: Institutions for the public good higher learning research communications, Vo.5, No.2, Jun , PP.18-95.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- **www.ascs.ksu.edu.sa, at: 22/2/2018.**
- **www.ut.edu.sa/web/cscd, at: 26/2/2018.**
- **www.ju.edu.sa, at: 28/2/2018.**
- **www.units.imamu.edu.sa, at: 15/3/2018.**
- **www.taibahu.edu.sa, at: 17/3/2018.**
- **www.deanships.jazanu.edu.sa, at: 23/3/2018.**
- **www.dcs.qu.edu.sa, at: 26/3/2018.**
- **www.uqu.edu.sa, at: 27/3/2018.**
- **www.dcsl.nu.edu.sa, at: 28/3/2018.**
- **www.uohapp.uoh.edu.sa, at: 31/3/2018.**
- **www.m.mu.edu.sa, at: 20/4/2018.**
- **www.community.uj.edu.sa, at: 22/4/2018.**